Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

الحرب على
الدراية التقنية Know-How ونماذجها

Volume No. 118, MARCH 2022 - SHAABAN, 1443

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد محمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه . .

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

الرعاية أو الإعلان

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٠٣ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

لوحة رسم: المعلم ٨

بريشة محمد حسان السراج

الحرب على الدراية التقنية How–Know ونماذجها ٩

د. سامر مظهر قنطقجي

Une modélisation économétrique des déterminants de l'attractivité territoriale ١٦

نمذجة اقتصادية قياسية لمحددات الجاذبية الإقليمية

LAKHYAR ZOUHAIR

EDDOUMI ASMAA

تشكيل الوعي الاقتصادي لدى الأبناء في شهر رمضان المبارك ٣٦

منير عبد العزيز

تأثير السياسة النقدية والمالية على عدم المساواة ٤١

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

أهمية فكر التنظيم الاجتماعي للقيادة الناجحة ٤٨

حافظ لصفر

القيم التربوية الإسلامية مصدر الإشعاع والتألق المعرفي ٥٧

د. فادي محمد الدحدوح

The Social Entrepreneur through an Islamic Perspective ٥٩

Hind EL OUAZZANI & Khalid ROUGGANI

وثيقة التأمين على الديون بديلاً للكفالات الشخصية ٧١

لم لا تمنح المصارف السورية تسهيلات ائتمانية مقابل وثيقة التأمين؟

آلاء محمود ديدح

مؤشر أداء المحفظة التمويلية ٧٥

أوهاج باداتين عمر
LEASING FINANCE IN BANKING ٨١
Dr. AbdelGadir Warsama
هدية العدد: كتاب – توزيع نتائج استثمار الودائع في المصارف الإسلامية ومدى تحقيقها للعدالة ٨٣
حسن مصطفى محيو

لوحة رسم: المعلم

بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

الحرب على الدراية التقنية Know-How ونماذجها

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

يعمل الصُّناع في ورشات معلميهم ودكاكينهم لفترات طويلة ثم قد يترك بعضهم العمل وخاصة المهرة منهم ليفتح ورشته الخاصة به، بعد أن اكتسب ما اكتسبه من خبرات تؤهله للتميز والإبداع في عمله الخاص.

عندئذ يحتج بعض أصحاب العمل على ذلك العامل المستقل بعمله الجديد محاولين تقييده بحجة أنه اكتسب الخبرة والدراية لخشيتهم من المنافسة القريبة.

إن ما يكتسبه المرء نتيجة دراسته وممارسته هو حق له ما دام لا يؤذي عمله السابق، وكان جديراً بصاحب العمل السابق حماية أسرار عمله بتسجيلها ضمن أشكال الحماية القانونية إضافة للعقود والاتفاقيات مع العامل نفسه واللجوء إلى تقسيم العمل كي لا يطلع شخص بمفرده على كامل مراحل الدراسة التقنية، ويمكن اللجوء أيضاً إلى بعض الوسائل التي تضمن السبق والتفوق.

وهذا صراع وتنافس طبيعي.

إن الدراية know-how هي مزيج العلم والمعرفة التطبيقية، مزيج يظهر على شكل الخبرة في البحث والتطوير والتحسين، مؤداه التميّز في تقديم الحلول التقنية المحسّنة والموثوقة والقوية.

وتشمل الدراية الفنية أو التقنية؛ العمليات والتقنيات التصنيعية والاختراعات والتصميمات والرسومات والصيغ والمعرفة العملية، إضافة إلى مهارات البيع المستخدمة في ترويج المنتجات والخدمات وتسويقها. وتنجز هذه الدراية على شكل مهام ضمن الأنشطة اليومية، وقد يعلو شأنها لتكون أفكاراً ذات قيمة كبيرة لاستراتيجية المنظمة في السوق.

أين يمكن العثور على الدراية التقنية؟

توجد الدراية التقنية عادة في عقول العاملين؛ كمعرفة ضمنية أو حدس داخلي، في هذه الحالة لا يمكن أن تعتبر أصلاً من الأصول المملوكة للمنظمة؛ فإذا كانت الدراية التقنية ذات طبيعة حساسة، ومخصصة لأعمال معينة؛ فتكون قابلة ومؤهلة للحماية باعتبارها سرًا تجاريًا، وعندئذ يجب تسجيل هذه المعارف وحمايتها.

إن المعارف الواضحة، يجب أن تسجل وأن تدوّن؛ لأنها مجموعها يشكل الحقائق والقواعد والعلاقات والسياسات، القابلة للتحول إلى معارف قابلة للتنظيم، وعندئذ يمكن تقنينها، لتصبح أصولاً ذات قيمة، قابلة للتكرار، تدعم المزايا التنافسية للمنظمة؛ بغض النظر عن بقاء العاملين أو خروجهم منها.

وعليه؛ فإن الدراية التقنية know–how هي معرفةٌ تُمارس عمليًا في أداء مهمة ما، تُكتسب حقائقها العامة facts على شكل know–what، وتُكتسب حقائقها العلمية science على شكل know–why، ويكون التواصل communication على شاكلة know–who لنقل المعارف بين الأشخاص كتابة وكلامًا بمختلف الصيغ.

الدراية الصناعية Industrial know–how

يُنظر للدراية الصناعية عمومًا في سياق الملكية الصناعية على أنها ملكية فكرية. تشكل المعرفة فيها عنصر نقل التقنية ضمن البيئات المحلية والدولية، تتعايش معها: براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف، وكل ذلك، يجب تحويل معارفه إلى سرّ تجاري قبل النقل، ضمن اتفاقية قانونية.

وتظهر معارف الدراية التقنية كمعلومات محفوظة بشكل أو بآخر، على شكل اختراعات وصيغ وتصميمات ورسومات وإجراءات وبراءات اختراع غير مسجلة، إلى جانب المهارات والخبرات المتراكمة في أيدي العاملين المحترفين في المنظمة وهذا ما يمكن أن يُضفي ميزة تنافسية لها.

أما قيمة الملكية الكامنة في المعرفة فيحميها القانون العام بوصفها أسراراً تجارية بعد حمايتها، وقد حددت منظمة التجارة العالمية السر التجاري من خلال المعايير التالية:

يتمتع الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون بإمكانية منع الكشف عن المعلومات التي تقع تحت سيطرتهم بشكل قانوني أو الحصول عليها أو استخدامها من قبل الآخرين دون موافقتهم بطريقة تتعارض مع الممارسات التجارية الشريفة طالما أن هذه المعلومات:

- سرية بمعنى أنها ليست معروفة بشكل عام أو يسهل الوصول إليها من قبل الأشخاص داخل الدوائر التي تتعامل عادةً مع نوع المعلومات المعنية؛
- لها قيمة تجارية لأنها سرية.
- خضعت لخطوات معقولة من قبل الشخص الذي يتحكم بشكل قانوني في المعلومات؛ لإبقائها سرية.

ولأغراض التوضيح، قد يكون ما يلي شرطًا في اتفاقية ترخيص يعمل على بيان وتوضيح المعرفة:

عرض الدراية التقنية show_how:

يُعد العرض شكلاً مبسطًا من المعرفة الفنية؛ فجولة في باحات التصنيع كفيلة بتوفير رؤى قيّمة لممثلي العميل حول كيفية تصنيع المنتج أو تجميعه أو معالجته، لذلك يستخدم العرض لإثبات التقنية، والعرض الواسع المزود بمحتوى نموذجي مؤداه عقد اتفاقيات مساعدة فنية، وفرص لتقديم برامج تدريبية لموظفي العميل في الموقع وخارجه.

يُستفاد من تراكم الخبرات والمعارف التقنية بعد أن تصبح أصولا مادية غير ملموسة محمية بالقانون؛ بإمكانية بيعها ونقلها والمشاركة بها مع الآخرين، فتصبح نافعة ومفيدة شأنها شأن الموارد الاستخراجية، لكن مع فارق جليّ؛ وهو أن الدول التي يعتمد اقتصادها على الصناعات الاستخراجية يكون اقتصادها ريعيًا تكثر مخاطره ويسهل محاصرته والتضييق عليه شأنه شأن ما يصيب الدول التي تعتمد على النفط والغاز والمواد الخام عمومًا[1]؛ لذلك عائداته ضعيفة وهشة وتتغير بتغير الظروف المحيطة تغيراً شديداً ينعكس على موازين مدفوعاته. أما من يملك الدراية التقنية وخبراتها فيتحكم بالمخاطر المحدقة به، وتكون دوله أكثر استيعابًا للشركات الإنتاجية والتقنية فيدعم بعضه بعضًا ويشد أزره بعضه بعضًا ولو من باب البراغماتية والمصلحية. لذلك تسعى بعض الدول النفطية كالسعودية مثلا إلى تنويع اقتصادها لتوزيع المخاطر وللخروج من بوتقة الريعية تجنبًا لمخاطرها الكبيرة.

ويعتبر من صور نقل الدراية التقنية (التكنولوجية) ترخيص إنشاء مصانع ومعامل في بلاد ثانية بشكل علني أو سري، فالعلني منها يشبه ترخيص تركيا لصناعة البيرقدار في باكستان وأوكرانيا وغيرهما، أما

[1] للمزيد مقالنا: كيف يحطم بلد اقتصاد بلد ويزيله؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية العدد ٨٩ أكتوبر ٢٠١٩، رابط: https://kantakji.com/3139

السري فهو كحال تصنيع الصواريخ الإيرانية في بلد عربي يعيش حربًا ضروسًا، ومثله أيضًا نقل الدراية التقنية لصناعة صواريخ حرارية فتاكة إلى بلد عربي آخر.

اتفاقيات الإفصاح عن الدراية التقنية

هناك مجموعتان من الاتفاقيات المرتبطة باتفاقيات نقل الخبرة الفنية:

١. **الإفصاح**؛ تحتاج الجهة المرخص لها معرفة "المحتوى" – المحدد أو الفريد أو العام – للدراية الفنية التي تمتلكها جهة الترخيص والتي تَعد بتقديم قيمة جوهرية إلى المرخص له عند الدخول في الاتفاق.

٢. **عدم الافشاء**، وهذا ما يجب على من يتلقون معلومات سرية بالخبرة المرخصة من جهة المرخص له، لأداء مهامهم؛ كموظفي الشركات الهندسية الذين يقومون ببناء المصنع للمرخص له، أو موظفي المرخص له الذين لديهم حق الوصول للبيانات التي يتم الكشف عنها لإدارة وظائفهم القائمة على المعرفة.

التحارب على الدراية التقنية:

الحرب لا تكون إلا لغاية مقصودة وغالبًا ما تكون غاياتها غير نبيلة باستثناء نشر دين الله تعالى أو الدفاع عن النفس، أما غايات الاستيلاء على الموارد، أو الاعتداء على الغير وما شابهها؛ فهي غايات غير محمودة.

والحرب مدمرة وآثارها الاقتصادية أليمة، وآثارها الاجتماعية عميقة، وآثارها السياسية مدمرة، ولها أيضًا آثار تاريخية؛ فالحرب على العراق جمعت كل الأبعاد السابقة، فهي تاريخية لأن الغزو توقف في ساعاته الأولى ريثما تمت سرقة آثار العراق لأنها برهان تقدمه التقني منذ التاريخ القديم، وقد قصد السارق نسب ذلك السجل التاريخي له بعد حيازته، وقصد أيضًا حرمان البلد المعتدى عليه من ذلك التاريخ العريق ليزيد بُعد أبنائه عن أي فكر حضاري وتطوري، فالتاريخ الذي تتغنى به الشعوب وتحن إليه ويكون بمثابة رافعة له، يعمل العدو على شطبه من ذاكرة شعوبه، وكلما ازدادت فترة الحرب والحصار كلما نست الأجيال ذلك التاريخ؛ بل ولربما كفرت به.

إن الكيان الإسرائيلي ما فتئ يهاجم المراكز العلمية السورية ويسعى إلى تخريبها وتدميرها، بالاعتداء الحربي لهدمها تارة، وباغتيال العلماء تارة أخرى، لتأخير أي دراية تقنية قد تُحدث فارقًا يؤدي إلى تغيير قواعد الصراع. كما دمر الكيان المفاعل النووي العراقي، وسعى مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض

الدول الغربية لتدمير المفاعل النووي الإيراني أو وقفه ولو جزئيًا، وقتلوا العلماء الإيرانيين واختطفوهم؛ لتشتيت أي تطور تقني يجعل من إيران قوة إقليمية.

ويعتبر المثال الألماني قدوة في إعادة هيكلة صناعاته من خلال المحافظة على قدراته التقنية من الموارد البشرية التي تحمل الدراية الفنية في عقولها وتتمتع قوتها العاملة بمهاراته؛ والتي استطاعت النهوض بعدما دمر الحلفاء البلاد والعباد إثر الحرب العالمية الثانية، لكن الآلة الألمانية سرعان ما عادت للدوران والتفوق عالميًا مستفيدة من قاعدتها المعرفية في صناعاتها الحربية التي تشكلت خلال الحرب العالمية وقبلها. كما استفادت من اليد العاملة التركية بسبب القرب الجغرافي للبلدين ولتقارب ثقافة شعبيهما. أدى ذلك الامتزاج إلى رفع سوية وكفاءة الدراية الفنية والتقنية لليد العاملة التركية؛ لذلك لما عادت هذه القوى إلى بلادها أحدثت فارقًا ملموسًا في صناعاتها وزراعاتها، وساعدت بيئتها السياسية الحاكمة إلى حُسن توطين تلك الدراية التقنية لتشكل السبب الجوهري لتطور الصناعة والزراعة التركية ومن ثم تطور صناعة الخدمات فيها.

الحصار التقني (التكنولوجي):

الحصار التقني، ومثاله حصار الغرب لسوريا وإيران وكوريا الشمالية التي تم عزلها عن نظام السويفت المالي وكذلك عن تقنيات المعلومات بشطب أسماء هذه الدول من قوائم الدول المتاح لها تلك الخدمات، ومازال هذا الحصار مستمرًا منذ تسعينيات القرن الماضي، ومثاله أيضًا حصار روسيا في حربها على أوكرانيا حيث شاركت أغلب دول العالم في ذلك الحصار بما فيها الصين الحليف القوي لروسيا.

يهدف الحصار التقني إلى توقيف التفوق التقني للبلد المحاصَر لإعادته نحو الخلف في السباق التقني، أو للتآزر مع البلد المحاصِر لإحداث تقارب ما، وكلما طال أمد الحصار واشتدت آثاره؛ صار أكثر حدة. إلا أنه قد يكون في بعض الحالات سبيلا لإحداث تقدم تقني كما حصل مع تركيا عندما حاصرتها الولايات المتحدة بإبعادها عن صناعة طائرات F35 رغم دورها الفعال فيها، فتحولت تركيا إلى تصنيع البدائل المحلية وتفوقت على منافسيها وتقدمت تقنيًا، خاصة في صناعاتها الحربية؛ بل أحدثت تغييرًا في مفاهيم المعارك من خلال شهرة طائراتها بدون طيار البيرقدار والتي زادت حيويتها كثيرًا بسبب إدماج الذكاء الصنعي فيها. أما ما ميّز تركيا عن الدول المحاصَرة المذكورة آنفًا إضافة لما تم ذكره؛ فهو توافر البنى التحتية للصناعة والاقتصاد والخدمات إضافة للبيئة التي تتسم بالحرية والمرونة وقلة الفساد، مما جعل الحصار سبيلا

للتطور بكل معاييره. أما حالة كوريا الشمالية فقد أحدث الحصار لها تطوراً ملحوظًا في صناعاتها الحربية وخاصة صناعة الصواريخ إلا أن خللاً جسيمًا أصاب باقي القطاعات الحياتية لشعبها.

ويعتبر وقف تزويد البلد المحاصَر بقطع الغيار أو التبديل شكلاً من أشكال الحصار التقني، ويكون مؤلمًا في أغلب الأحيان؛ لأنه يشلّ قطاعات حيوية عديدة يصعب على البلد المحاصَر التحول نحو إنتاجها بسرعة كافية مما يزيد الفجوة التقنية ويشتتها في مختلف أنحاء اقتصاد ذلك البلد.

إذًا ما تنتهجه كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا في حصار بعضها البعض أو في حصار غيرها من الدول التي تحاول النهوض حضاريًا؛ يهدف للمحافظة على تفوقها وتقدمها ولو أدى ذلك لظلم غيرها وقتل شعوبه وتشريدهم بشن الحروب عليه دون رادع أخلاقي أو إنساني؛ فالحرب عندهم غائية أساسها النفعية البراغماتية تُغيَّب فيها الأخلاقيات، وتدفع بافتراءات تخدم تلك الغائية.

وتختزل الحرب الروسية على أوكرانيا ما سبقها من حروب ومن أمثلة ذكرناها، حيث كانت الأهداف المعلنة هي حرمان المعتدى عليه من أية دراية تقنية نووية وحربية؛ فبعد أن ساهمت الولايات المتحدة بالاتفاق مع روسيا على نزع الأسلحة النووية من أوكرانيا في أعقاب انسلاخ أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي، غاب عن بالهم الاستراتيجي أن الدراية الفنية بقيت في أوكرانيا، لذلك سرعان ما عاودت أوكرانيا تعويض ما خسرته بالحيلة والتهديد، فأعادت نشاطها في صناعة المحركات، وأعادت صناعتها النووية، وكذلك استفادت من تميزها بصناعة الطائرات وخاصة الميغ ٢٩ والصواريخ الأكثر فتكًا وقوة، عند ذلك شعرت روسيا بتنامي قوة أوكرانيا وهي البلد المجاور لها براً وبحراً وجواً، فما كان لها إلا أن غزتها لتدمير تلك البيئة الصناعية، وسلبتها خيراتها الزراعية المتفوقة في مجال القمح والعلف، والغنية بالموارد المعدنية الباطنية؛ وكأن ذلك يعتبر فرصة يجب كسبها، إلى جانب دفعها تقنيًا إلى الوراء من خلال تشتيت توزع العلماء والخبرات الأوكرانيين في العالم أو بقتلهم.

أما عن الحرب وقواعدها في شريعة الإسلام، فقد أخرج أبو داود في سننه عن أنس بن مالك رضي الله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للجيش: **(انطلقوا بسمِ اللَّهِ وباللَّهِ وعلى ملَّةِ رسولِ اللهِ، لا تقتلوا شيخًا فانيًا ولا طفلاً صغيراً ولا امرأةً ولا تغلُّوا وضمُّوا غنائمَكم وأصلحوا وأحسنوا فإنَّ اللَّهَ يحبُّ المحسنينَ)**.

أي أن التوحيد غاية، والنهي عن قتل العُزل والضعفاء وعدم المغالاة في القتل، والأمر بالإحسان، كل ذلك خُلق الجيش المحارب، وليس لهذه الأهداف تحوير أو تغيير حسب ما تقتضيه قواعد البراغماتية والمصلحة، بل يجب أن تبقى ضمن ذلك الإطار لأنه ثابت من ثوابت الشريعة الإسلامية.

إن ما يجب على الدول والجماعات والأفراد؛ هو أن تقدم للبشرية ما فيه النفع والخير لهم، وإن أكثر الناس خسارة هم الذين يظنون أنهم يُحسنون صنعًا وتدبيرًا؛ بينما أفعالهم غير سوية، وهذا ما سيعود عليهم بخسارة الدنيا والآخرة، قال تعالى: **قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا** (الكهف: ١٠٣-١٠٤).

حماة (حماها الله) بتاريخ ٩ شعبان ١٤٤٣ هـ الموافق ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٢ م

Une modélisation économétrique des déterminants de l'attractivité territoriale

نمذجة اقتصادية قياسية لمحددات الجاذبية الإقليمية

LAKHYAR ZOUHAIR

Professeur de l'enseignement supérieur à l'Université Hassan II

EDDOUMI ASMAA

Doctorante en sciences économiques à l'université Hassan II

(II)

Durant les dernières années, l'attractivité territoriale a constitué l'une des actions sur lesquelles se basent les modèles de développement. Elle a été apparue comme un levier d'émergence sociale et un moteur de croissance économique. L'attractivité d'un territoire est généralement assimilée à la capacité de ce territoire à attirer et à retenir les facteurs mobiles de production[1]. Autrement dit, l'attractivité territoriale est la capacité d'un territoire à être choisi par un acteur comme zone de localisation (temporaire ou durable) pour tout ou partie de ses activités ; cette attractivité est une attractivité perçue qui n'implique que des personnes physiques, des individus, des ménages ou des équipes, par exemple des équipes dirigeantes d'une entreprise ou d'une administration publique.

Donc, nous allons passer au test de Dickey-Fuller augmenté (DAF) pour confirmer ou infirmer les conclusions que nous avons construit sur la non stationnarité de la série.

Figure 19: test de DAF sur la Gini, analyse de la tendance (Troisième modèle)

[1]Poirot, Jacques, et Hubert Gérardin. « L'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel », *Mondes en développement*, vol. 149, no. 1, 2010, pp. 27-41.

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.898532	0.9431
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI(-1)	-0.066739	0.074276	-0.898532	0.3768
C	2.776154	2.944834	0.942720	0.3542
@TREND("1990")	-0.006181	0.004353	-1.419817	0.1671

R-squared	0.137220	Mean dependent var	0.013333
Adjusted R-squared	0.073310	S.D. dependent var	0.200075
S.E. of regression	0.192601	Akaike info criterion	-0.361749
Sum squared resid	1.001573	Schwarz criterion	-0.221629
Log likelihood	8.426235	Hannan-Quinn criter.	-0.316923
F-statistic	2.147094	Durbin-Watson stat	1.633909
Prob(F-statistic)	0.136349		

Nous constatons que la probabilité associée à la valeur statistique de la tendance « trend » est de 0,167, elle est supérieure au seuil de 5%.

Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la tendance, ce qui implique que notre série « Gini » n'est pas affectée d'une tendance.

Figure 20: test de DAF sur la Gini, analyse de la Constante (deuxième modèle)

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.765209	0.3894
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 20:51
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI(-1)	-0.128913	0.073030	-1.765209	0.0893
D(GINI(-1))	0.286327	0.180880	1.582966	0.1255
C	5.164793	2.920226	1.768628	0.0887

R-squared	0.161801	Mean dependent var	0.013793
Adjusted R-squared	0.097324	S.D. dependent var	0.203600
S.E. of regression	0.193439	Akaike info criterion	-0.350014
Sum squared resid	0.972883	Schwarz criterion	-0.208569
Log likelihood	8.075198	Hannan-Quinn criter.	-0.305715
F-statistic	2.509446	Durbin-Watson stat	2.006012
Prob(F-statistic)	0.100812		

La probabilité associée à la valeur statistique t de Student de la constante « C » est de 0,088, elle est supérieure au seuil de 5%. Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la constante, ce qui implique que notre série « Gini » n'est pas affectée d'une constante et nous passons maintenant à l'estimation du premier modèle.

Figure 21: test de DAF sur la série GINI, analyse du racine unitaire (premier modèle)

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.346460	0.7787
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI(-1)	0.000317	0.000914	0.346460	0.7315

R-squared	-0.000453	Mean dependent var	0.013333
Adjusted R-squared	-0.000453	S.D. dependent var	0.200075
S.E. of regression	0.200120	Akaike info criterion	-0.347034
Sum squared resid	1.161393	Schwarz criterion	-0.300327
Log likelihood	6.205504	Hannan-Quinn criter.	-0.332092
Durbin-Watson stat	1.504188		

Les résultats de l'estimation du premier modèle représenté dans la figure 21 indiquent que la statistique de Student associée à la variable endogène retardée Gini (-1) est égale à 0,346, et cette valeur est en outre reportée en haut de l'affichage (ADF Test Statistic).

Pour tester l'hypothèse $\phi = 0$. Au seuil de 5%, le seuil critique est de -1,9524. Ainsi, dans ce cas pour un niveau de risque de 5%, le t calculé est supérieur au seuil critique, nous acceptons l'hypothèse nulle de présence racine unitaire ($\phi = 0$) et donc, la série Gini n'est pas stationnaire en niveau de type DS sans dérive. Pour la rendre stationnaire, nous allons procéder à la différenciation première.

Figure 22: test de DAF sur la série GINI après la différenciation

Null Hypothesis: D(GINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.093346	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI,2)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 20:59
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GINI(-1))	-0.748757	0.182920	-4.093346	0.0003

R-squared	0.374378	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.374378	S.D. dependent var	0.249743
S.E. of regression	0.197537	Akaike info criterion	-0.371906
Sum squared resid	1.092586	Schwarz criterion	-0.324758
Log likelihood	6.392639	Hannan-Quinn criter.	-0.357140
Durbin-Watson stat	1.966144		

Après la différenciation première de la série Gini, nous avons obtenu une valeur statistique de Student associée au test de DAF est de l'ordre de -4,093. Cette valeur est inférieure à la valeur critique au seuil de 5% qui est de -1,9529 et donc, nous rejetons l'hypothèse nulle de présence de racine unitaire ($\phi = 0$). Donc, la série Gini est devenue stationnaire après la première différenciation, elle est intégrée du premier d'ordre.

2.1.2.5: La série Infra

Graphique 5: analyse graphique de la série Ifra

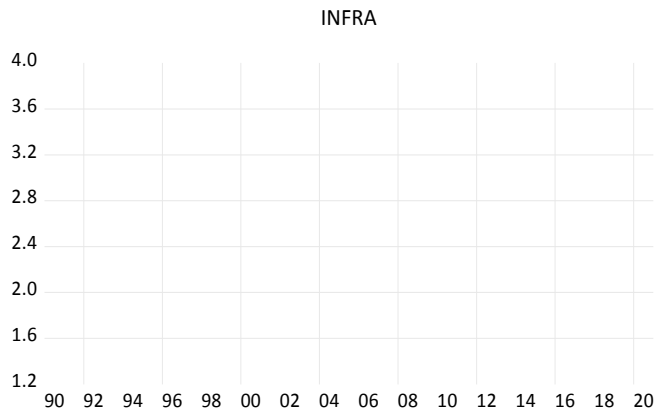

La représentation graphique montre que la qualité des infrastructures a connu une tendance au hause durant les 30 dernières années, elles sont en amélioration continue. Ceci implique, que la série ne fluctue pas autour de sa moyenne et donc, il se peut que la série Infra ne soit pas stationnaire en niveau.

Figure 23: analyse du corrélogramme de la série Infra

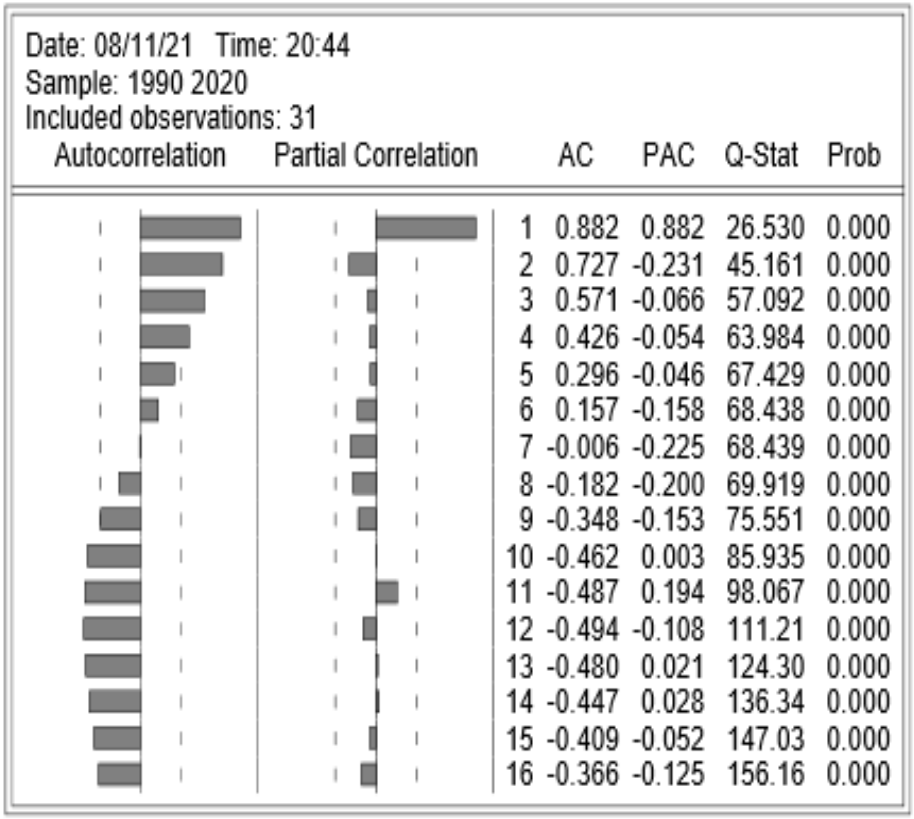

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.882	0.882	26.530	0.000
2	0.727	-0.231	45.161	0.000
3	0.571	-0.066	57.092	0.000
4	0.426	-0.054	63.984	0.000
5	0.296	-0.046	67.429	0.000
6	0.157	-0.158	68.438	0.000
7	-0.006	-0.225	68.439	0.000
8	-0.182	-0.200	69.919	0.000
9	-0.348	-0.153	75.551	0.000
10	-0.462	0.003	85.935	0.000
11	-0.487	0.194	98.067	0.000
12	-0.494	-0.108	111.21	0.000
13	-0.480	0.021	124.30	0.000
14	-0.447	0.028	136.34	0.000
15	-0.409	-0.052	147.03	0.000
16	-0.366	-0.125	156.16	0.000

D’après le corrélogramme représenté dans la figure 23, nous constatons que toutes les probabilités associées à la valeur statistique Q-Stat de tous les retards sont inférieures au seuil de 5% et donc, les fonctions de corrélations et

de corrélations partielles sont autoucoréllées entre elles, la chose qui implique que notre série n'est pas stationnaire en niveau.

Figure 24: test de DAF sur la Infra, analyse de la tendance (Troisième modèle)

Null Hypothesis: INFRA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.799807	0.2082
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFRA)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFRA(-1)	-0.422090	0.150757	-2.799807	0.0093
C	0.494195	0.170993	2.890147	0.0075
@TREND("1990")	0.034484	0.012515	2.755369	0.0104

R-squared	0.226428	Mean dependent var	0.063727
Adjusted R-squared	0.169126	S.D. dependent var	0.186047
S.E. of regression	0.169586	Akaike info criterion	-0.616276
Sum squared resid	0.776503	Schwarz criterion	-0.476156
Log likelihood	12.24414	Hannan-Quinn criter.	-0.571450
F-statistic	3.951508	Durbin-Watson stat	2.352568
Prob(F-statistic)	0.031244		

Nous constatons que la valeur statistique de la tendance « trend » est de 2,755, elle est inférieure à la valeur critique ($Tcritique$ = 3,25). Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la tendance, ce qui implique que notre série « Infra » n'est pas affectée d'une tendance.

Figure 25: test de DAF sur la Infra, analyse de la Constante (deuxième modèle)

Null Hypothesis: INFRA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.113695	0.9388
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFRA)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:29
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFRA(-1)	-0.005368	0.047213	-0.113695	0.9104
D(INFRA(-1))	-0.423424	0.181951	-2.327126	0.0280
C	0.105527	0.112574	0.937408	0.3572

R-squared	0.181042	Mean dependent var	0.064545
Adjusted R-squared	0.118045	S.D. dependent var	0.189285
S.E. of regression	0.177762	Akaike info criterion	-0.519044
Sum squared resid	0.821584	Schwarz criterion	-0.377599
Log likelihood	10.52613	Hannan-Quinn criter.	-0.474745
F-statistic	2.873824	Durbin-Watson stat	2.117417
Prob(F-statistic)	0.074542		

La probabilité associée à la valeur statistique t de Student de la constante « C » est de 0,357, elle est supérieure au seuil de 5%. Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la constante, ce qui implique que notre série « Infra » n'est pas affectée d'une constante et nous passons maintenant à l'estimation du premier modèle.

Figure 26: test de DAF sur la série Infra, analyse du racine unitaire (premier modèle)

Null Hypothesis: INFRA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.494743	0.9958
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFRA)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFRA(-1)	0.036679	0.014703	2.494743	0.0190
D(INFRA(-1))	-0.436984	0.180968	-2.414709	0.0228

R-squared	0.153363	Mean dependent var	0.064545
Adjusted R-squared	0.122006	S.D. dependent var	0.189285
S.E. of regression	0.177362	Akaike info criterion	-0.554770
Sum squared resid	0.849351	Schwarz criterion	-0.460474
Log likelihood	10.04417	Hannan-Quinn criter.	-0.525238
Durbin-Watson stat	2.107981		

Les résultats de l'estimation du premier modèle représenté dans la figure 21 indiquent que la statistique de Student associée à la variable endogène retardée Infra (-1) est égale à 2,494, et cette valeur est en outre reportée en haut de l'affichage (ADF Test Statistic).

Pour tester l'hypothèse $\phi = 0$. Au seuil de 5%, le seuil critique est de -1,9524. Ainsi, dans ce cas pour un niveau de risque de 5%, le t calculé est supérieur au seuil critique, nous acceptons l'hypothèse nulle de présence racine unitaire ($\phi = 0$) et donc, la série Infra n'est pas stationnaire en niveau de type DS sans dérive. Pour la rendre stationnaire, nous allons procéder à la différenciation première.

Figure 27: test de DAF sur la série Infra après la différenciation

Null Hypothesis: D(INFRA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.940569	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFRA,2)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFRA(-1))	-1.264956	0.182255	-6.940569	0.0000

R-squared	0.632377	Mean dependent var	-0.002887
Adjusted R-squared	0.632377	S.D. dependent var	0.318644
S.E. of regression	0.193200	Akaike info criterion	-0.416308
Sum squared resid	1.045134	Schwarz criterion	-0.369160
Log likelihood	7.036465	Hannan-Quinn criter.	-0.401542
Durbin-Watson stat	1.950092		

Après la différenciation première de la série Gini, nous avons obtenu une valeur statistique de Student associée au test de DAF est de l'ordre de -4,093. Cette valeur est inférieure à la valeur critique au seuil de 5% qui est de -1,9529 et donc, nous rejetons l'hypothèse nulle de présence de racine unitaire ($\phi = 0$). Donc, la série Gini est devenue stationnaire après la première différenciation, elle est intégrée du premier d'ordre.

2.1.2.6: La série qualité d'enseignement « Ens »

Graphique 6: analyse graphique de la série Ens

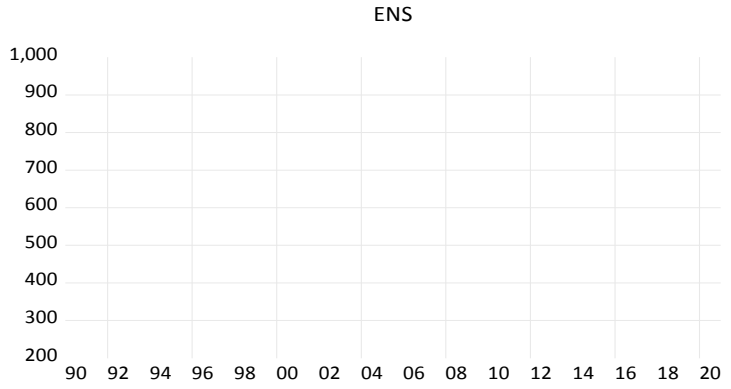

La représentation graphique de la série qualité d'enseignement au Maroc mesurée par le nombre des étudiants inscrits aux études supérieures montre que ce dernier a connu à partir de 2008 une augmentation forte et continue donnant lieu à une tendance haussière marquant les dernières années. Sur la base de cette tendance, on peut dire que notre série est dans une large mesure non stationnaire en niveau, la chose qui nous allons chercher à confirmer à l'aide du test de Dickey-Fuller.

Figure 28: analyse du corrélogramme de la série Infra

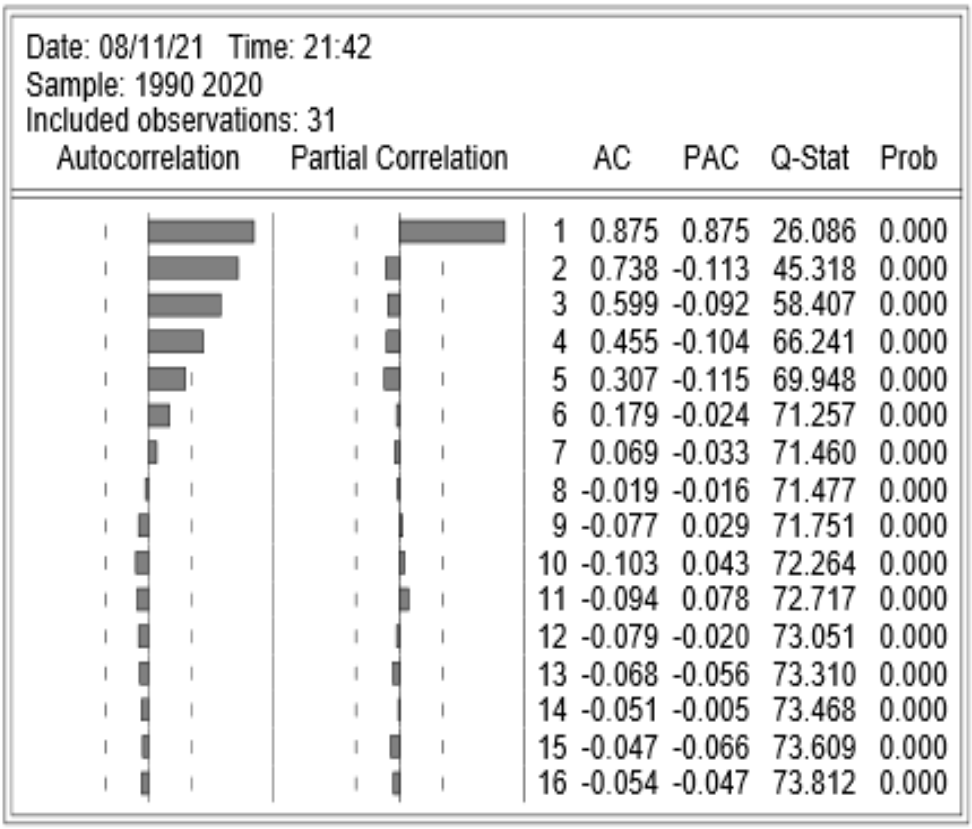

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.875	0.875	26.086	0.000
2	0.738	-0.113	45.318	0.000
3	0.599	-0.092	58.407	0.000
4	0.455	-0.104	66.241	0.000
5	0.307	-0.115	69.948	0.000
6	0.179	-0.024	71.257	0.000
7	0.069	-0.033	71.460	0.000
8	-0.019	-0.016	71.477	0.000
9	-0.077	0.029	71.751	0.000
10	-0.103	0.043	72.264	0.000
11	-0.094	0.078	72.717	0.000
12	-0.079	-0.020	73.051	0.000
13	-0.068	-0.056	73.310	0.000
14	-0.051	-0.005	73.468	0.000
15	-0.047	-0.066	73.609	0.000
16	-0.054	-0.047	73.812	0.000

D'après le corrélogramme représenté dans la figure 28, nous constatons que toutes les probabilités associées à les valeurs statistique Q-Stat de tous les retards sont inférieures au seuil de 5% et donc, les fonctions de corrélations et de corrélations partielles sont autoucoréllées entre elles, la chose qui implique que notre série n'est pas stationnaire en niveau.

Figure 29: test de DAF sur la sérieEns analyse de la tendance (Troisième modèle)

Null Hypothesis: ENS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.778638	0.9563
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ENS)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ENS(-1)	-0.047959	0.061593	-0.778638	0.4435
D(ENS(-1))	0.398337	0.197267	2.019283	0.0543
C	-2.246575	15.87767	-0.141493	0.8886
@TREND("1990")	2.369589	1.397565	1.695512	0.1024

R-squared	0.344577	Mean dependent var	24.64903
Adjusted R-squared	0.265926	S.D. dependent var	40.53522
S.E. of regression	34.72981	Akaike info criterion	10.06052
Sum squared resid	30153.99	Schwarz criterion	10.24911
Log likelihood	-141.8775	Hannan-Quinn criter.	10.11958
F-statistic	4.381099	Durbin-Watson stat	2.213679
Prob(F-statistic)	0.013084		

Nous constatons que la valeur statistique de la tendance « trend » est de 1,695, elle est inférieure à la valeur critique ($Tcritique$ = 3,25). Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la tendance, ce qui implique que notre série « Ens » n'est pas affectée d'une tendance.

Figure 30: test de DAF sur la série Ens, analyse de la Constante (deuxième modèle)

Null Hypothesis: ENS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.823936	0.9927
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ENS)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:46
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ENS(-1)	0.033119	0.040196	0.823936	0.4175
D(ENS(-1))	0.404659	0.204218	1.981502	0.0582
C	1.035336	16.31752	0.063449	0.9499

R-squared	0.269209	Mean dependent var	24.64903
Adjusted R-squared	0.212995	S.D. dependent var	40.53522
S.E. of regression	35.96013	Akaike info criterion	10.10040
Sum squared resid	33621.41	Schwarz criterion	10.24184
Log likelihood	-143.4557	Hannan-Quinn criter.	10.14469
F-statistic	4.788955	Durbin-Watson stat	2.152898
Prob(F-statistic)	0.016955		

La probabilité associée à la valeur statistique t de Student de la constante « C » est de 0,949, elle est supérieure au seuil de 5%. Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la constante, ce qui implique que notre série « Ens » n'est pas affectée d'une constante et nous passons maintenant à l'estimation du premier modèle.

Figure 31: test de DAF sur la série Ens, analyse du racine unitaire (premier modèle)

Null Hypothesis: ENS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.885278	0.9833
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ENS)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:47
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ENS(-1)	0.035363	0.018757	1.885278	0.0702
D(ENS(-1))	0.400740	0.191029	2.097797	0.0454

R-squared	0.269096	Mean dependent var	24.64903
Adjusted R-squared	0.242026	S.D. dependent var	40.53522
S.E. of regression	35.29065	Akaike info criterion	10.03159
Sum squared resid	33626.62	Schwarz criterion	10.12588
Log likelihood	-143.4580	Hannan-Quinn criter.	10.06112
Durbin-Watson stat	2.147793		

Les résultats de l'estimation du premier modèle représenté dans la figure 31 indiquent que la statistique de Student associée à la variable endogène retardée Ens (-1) est égale à 1,885, et cette valeur est en outre reportée en haut de l'affichage (ADF Test Statistic).

Pour tester l'hypothèse $\phi = 0$. Au seuil de 5%, le seuil critique est de -1,9529. Ainsi, dans ce cas pour un niveau de risque de 5%, le t calculé est supérieur au seuil critique, nous acceptons l'hypothèse nulle de présence racine unitaire ($\phi = 0$) et donc, la série Ens n'est pas stationnaire en niveau de type DS sans dérive. Pour la rendre stationnaire, nous allons procéder à la différenciation première.

Figure 32: test de DAF sur la série Infra après la différenciation

Null Hypothesis: D(ENS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.416652	0.0175
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ENS,2)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 21:49
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ENS(-1))	-0.357782	0.148049	-2.416652	0.0224

R-squared	0.171946	Mean dependent var	1.103138
Adjusted R-squared	0.171946	S.D. dependent var	40.51235
S.E. of regression	36.86521	Akaike info criterion	10.08629
Sum squared resid	38053.22	Schwarz criterion	10.13344
Log likelihood	-145.2512	Hannan-Quinn criter.	10.10105
Durbin-Watson stat	2.403044		

Après la différenciation première de la série Ens, nous avons obtenu une valeur statistique de Student associée au test de DAF est de l'ordre de -2,416. Cette valeur est inférieure à la valeur critique au seuil de 5% qui est de -1,9529 et donc, nous rejetons l'hypothèse nulle de présence de racine unitaire ($\phi = 0$). Donc, la série Ens est devenue stationnaire après la première différenciation, elle est intégrée du premier d'ordre.

2.1.2.7: La série attractivité touristique « Tour »

Graphique 7: analyse graphique de la série Tour

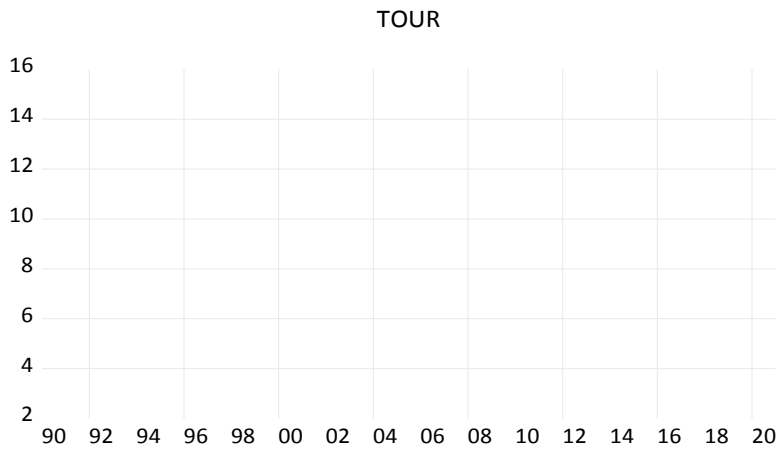

La représentation graphique de la série attractivité touristique montre que le nombre des touristes étrangers visitant le Maroc augmente d'une année à l'autre avec des variations positives très importantes. L'évolution de l'attractivité touristique présente donc, une tendance à la hausse, la chose qui implique que la série ne fluctue pas autour de sa moyenne et donc, il se peut qu'elle ne soit pas stationnaire en niveau.

Figure 33: analyse du corrélogramme de la série Tour

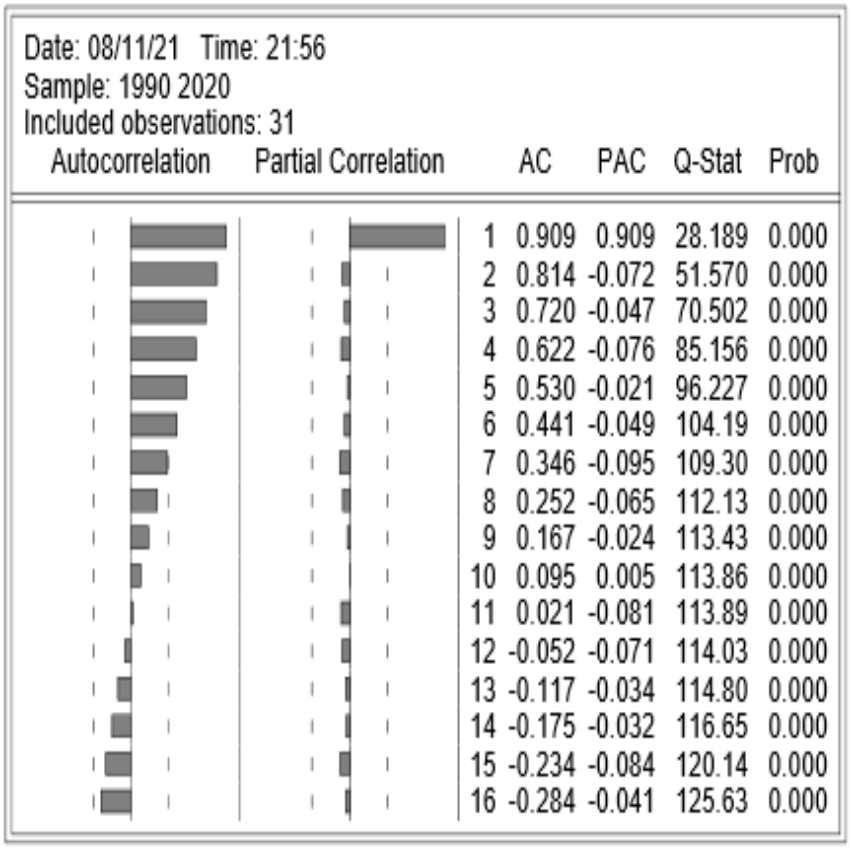

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.909	0.909	28.189	0.000
2	0.814	-0.072	51.570	0.000
3	0.720	-0.047	70.502	0.000
4	0.622	-0.076	85.156	0.000
5	0.530	-0.021	96.227	0.000
6	0.441	-0.049	104.19	0.000
7	0.346	-0.095	109.30	0.000
8	0.252	-0.065	112.13	0.000
9	0.167	-0.024	113.43	0.000
10	0.095	0.005	113.86	0.000
11	0.021	-0.081	113.89	0.000
12	-0.052	-0.071	114.03	0.000
13	-0.117	-0.034	114.80	0.000
14	-0.175	-0.032	116.65	0.000
15	-0.234	-0.084	120.14	0.000
16	-0.284	-0.041	125.63	0.000

D'après le corrélogramme représenté dans la figure33, on observe dans la première colonne notée AC que l'autocorrélation de la série Tour notamment à l'ordre 1 est relativement importante. Elle est statistiquement différente de zéro puisque la réalisation sort de l'intervalle de la région de confiance de l'hypothèse de nullité matérialisée par des petits tirets verticaux. Cela signifie que la série Tour est autocorrélée.

Par conséquent, cela remet en cause la validité de l'ensemble des distributions asymptotiques des statistiques de tests de Dickey Fuller et donc les conclusions que nous avons établi quant à la non stationnarité de la série. Il est donc

nécessaire de tester la non stationnarité de la série en prenant en compte l'autocorrélation des perturbations à l'aide du test de Dikecy-Fuller.

Figure 34: test de DAF sur la sérieTour analyse de la tendance (Troisième modèle)

Null Hypothesis: TOUR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.558557	0.3002
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOUR)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 22:01
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOUR(-1)	-0.343216	0.134145	-2.558557	0.0164
C	0.960119	0.256896	3.737388	0.0009
@TREND("1990")	0.154947	0.059334	2.611448	0.0145

R-squared	0.205356	Mean dependent var	0.421235
Adjusted R-squared	0.146493	S.D. dependent var	0.304825
S.E. of regression	0.281614	Akaike info criterion	0.398081
Sum squared resid	2.141274	Schwarz criterion	0.538200
Log likelihood	-2.971211	Hannan-Quinn criter.	0.442906
F-statistic	3.488735	Durbin-Watson stat	1.551148
Prob(F-statistic)	0.044909		

Nous constatons que la valeur statistique de la tendance « trend » est de 2,611, elle est inférieure à la valeur critique ($Tcritique$ = 3,25). Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la tendance, ce qui implique que notre série « Tour » n'est pas affectée d'une tendance.

Figure 35: test de DAF sur la sérieTour, analyse de la Constante (deuxième modèle)

Null Hypothesis: TOUR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.361458	0.9777
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOUR)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 22:05
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOUR(-1)	0.005335	0.014760	0.361458	0.7205
C	0.375526	0.138508	2.711228	0.0113

R-squared	0.004644	Mean dependent var	0.421235
Adjusted R-squared	-0.030904	S.D. dependent var	0.304825
S.E. of regression	0.309499	Akaike info criterion	0.556620
Sum squared resid	2.682117	Schwarz criterion	0.650033
Log likelihood	-6.349294	Hannan-Quinn criter.	0.586503
F-statistic	0.130652	Durbin-Watson stat	1.735909
Prob(F-statistic)	0.720470		

La valeur statistique t de Student de la constante « C » est de 2,711, elle est supérieure à la valeur critique au seuil de 5% lue dans la table de Dickey-Filler 2,97. Donc, nous acceptons l'hypothèse nulle de la non significativité de la constante, ce qui implique que notre série « Tour» n'est pas affectée d'une constante et nous passons maintenant à l'estimation du premier modèle.

Figure 36: test de DAF sur la série Ens, analyse du racine unitaire (premier modèle)

Null Hypothesis: TOUR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.298012	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOUR)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 22:10
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOUR(-1)	0.041871	0.006648	6.298012	0.0000

R-squared	-0.256663	Mean dependent var	0.421235
Adjusted R-squared	-0.256663	S.D. dependent var	0.304825
S.E. of regression	0.341712	Akaike info criterion	0.723068
Sum squared resid	3.386246	Schwarz criterion	0.769775
Log likelihood	-9.846025	Hannan-Quinn criter.	0.738010
Durbin-Watson stat	1.426936		

Les résultats de l'estimation du premier modèle représenté dans la figure 36 indiquent que la statistique de Student associée à la variable endogène retardée Tour (-1) est égale à 6,298, cette valeur est en outre reportée en haut de l'affichage (ADF Test Statistic). Pour tester l'hypothèse ϕ = 0. Au seuil de 5%, le seuil critique est de -1,9524.

Ainsi, dans ce cas pour un niveau de risque de 5%, le t calculé est supérieur au seuil critique, nous acceptons l'hypothèse nulle de présence racine unitaire (ϕ = 0) et donc, la série Tour n'est pas stationnaire en niveau de type DS sans dérive. Pour la rendre stationnaire, nous allons procéder à la différenciation première.

Figure 37: test de DAF sur la sérieTour après la différenciation

Null Hypothesis: D(TOUR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.104267	0.0360
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOUR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/11/21 Time: 22:13
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TOUR(-1))	-0.284319	0.135115	-2.104267	0.0445

R-squared	0.135820	Mean dependent var	0.011589
Adjusted R-squared	0.135820	S.D. dependent var	0.406556
S.E. of regression	0.377940	Akaike info criterion	0.925710
Sum squared resid	3.999474	Schwarz criterion	0.972858
Log likelihood	-12.42279	Hannan-Quinn criter.	0.940476
Durbin-Watson stat	2.264503		

Après la différenciation première de la série Tour, nous avons obtenu une valeur statistique de Student associée au test de DAF est de l'ordre de -2,104. Cette valeur est inférieure à la valeur critique au seuil de 5% qui est de -1,9529 et donc, nous rejetons l'hypothèse nulle de présence de racine unitaire ($\phi = 0$). Donc, la série Tour est devenue stationnaire après la première différenciation, elle est intégrée du premier d'ordre.

تشكيل الوعي الاقتصادي لدى الأبناء في شهر رمضان المبارك

منير عبد العزيز

باحث في الاقتصاد الإسلامي - ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز: شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (البقرة: ١٨٥).

البعدُ الاقتصاديُّ لشهر رمضانَ المبارك

الناظرُ لتعاقُبِ المواسم التعبدّية في شريعتنا الغرّاء يَلحَظُ بُعدًا اقتصاديًا جديرًا بالدراسة والعناية من الباحثين والدارسين، فيوم الجمعة يومٌ للسعي والابتغاء من رزق الله، ورمضان موسمٌ للإنفاق والبذل والعطاء، وعيد الفطر للاستهلاك في المباحات وإسعاد الناس، وموسم الحج وما فيه من التبادل التجاري بين مختلف الأقطار، وعيد الأضحى وما شرع فيه من الأضاحي والإنفاق؛ كلّها تحمل جوانب اقتصادية أَصيْلَةٌ وليست مجرّد عوارض لهذه العبادات، وخاصةً حين نرى أنها فُرِضَت وفقًا للأشهر القمرية والتي هي متعاقبَةٌ في أصلها بين فصول السنة الأربع.

إن شهر رمضان المبارك موسم لتحفيز الانفاق المنضبط والمستدام في الدنيا والآخرة، فهنا تلحظ الصدقات خلال الشهر، وإطعام الفقراء، وزكاة الفطر، وزكاة المال ممن يخصصها في شهر رمضان لزيادة الأجر، وكذلك الانفاق الاستهلاكي على الأسرة والأقارب، وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالسلوك الاقتصادي والمال، مما يساهم في تحريكٍ للمدخرات وضخّها في الاقتصاد بطريقة معتدلة لا تؤدي إلى زيادة مفرطة في الأسعار، علاوة على ابتغاء الأجر من الله وصلة الأرحام وتفقّدٍ لأحوال الفقراء والمحتاجين.

كلّ هذا يدفعنا نحو العمل على تشكيل الوعي الاقتصادي للتعامل مع هذه المواسم المباركة، ونجنّب أنفسنا من الإسراف والتقتير ونتعامل مع الأزمات الاقتصادية التي تعصف بمجتمعاتنا بكفاءة وفاعلية.

وسوف نستعرض معكم في هذا المقال القصير جزئيةً مرتبطةً بتشكيل الوعي الاقتصادي لدى أبنائنا خلال شهر رمضان المبارك إن شاء الله.

لماذا الحديث عن الوعي الاقتصادي لدى الأبناء:

أبناؤنا هم المستهدف الأول من إنفاقنا اليومي والذين لأجلهم نسعى في الكسب الحلال والانفاق المباح لنؤمن لهم حياة طيبة كريمة؛ وبالتالي في حال ضبط سلوكهم الاقتصادي وتعليمهم التصرّف من منطلق اقتصادي يؤمّن لنا توفيرًا في النفقات وبعبارة أصح؛ ننفق بطريقة اقتصادية لا إسراف فيها ولا تقتير ونتمثّل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (كلُوا واشربوا وتصدَّقوا في غيرِ مخيلةٍ ولا سرفٍ فإنَّ اللَّهَ يحبُّ أن يَرى أثرَ نعمتِه على عبادِهِ). رواه الإمام أحمد

كما أن الأولاد يشاركون الأهل شراء الحاجيات ولديهم مطالبهم ورغابتهم ويأخذون من المال ما ينفقونه وفقًا لما تشتهيه نفوسهم، فكان من الضروري تعليمهم وتعويدهم السلوك الاقتصادي القويم وفقًا لما يأمرنا به شرعنا الحنيف.

لماذا في شهر رمضان المبارك؟

إن شهر رمضان المبارك يربّي النفوس على ضبط الرغبات والشهوات ويدربها على إدارة السلوك الشخصي من الامتناع عن الطعام والشراب خلال ساعات النهار والاستيقاظ في وقت لم يعتد عليه الناس للأكل وهو وقت السّحر ويعمل على اكتساب عادات جديدة، والاقتصادُ كما نعلم هو سلوكٌ يميِّز بين المنافع والمضار وهو التوسط في النفقات وحسن إدارة المال، وهذا يدفعنا لاستغلال هذا الشهر المبارك في إكساب أبنائنا عادات اقتصادية وفقًا لمبادئ شريعتنا الغرّاء.

متى نبدأ مع أبنائنا؟

يبدأ الطفل في سنِّ التمييز من السادسة أو السابعة بتعلّم سلوكيات جديدة مرتبطة بوسطه الخارجي ويُحسِنُ في هذا السنِّ من المقارنة المنطقية بين الجيد والسيء والنافع والضّار، وكما أننا نسعى في هذا السنّ لتعليمهم اللغات والعلوم التقنية والمهارات الشخصية، فلا بدّ أن نبدأ معهم كذلك في تعليمهم وتدريبهم على المبادئ والأسس الاقتصادية والتعامل مع المال والذي يشكل جزءًا كبيرًا من حياتهم المستقبلية.

لما يجب على الأطفال أن يتعلموا هذا في سنٍّ مبكرة؟

يشكل الاقتصاد الجانب الأكبر والأهم في حياتهم كما أشرنا سابقًا، كما أنه يساهم في تكوين شخصيتهم ويدربهم على اتخاذ القرارات والتعامل مع الآخرين، ويكسبهم مهارات البيع والشراء والتفضيل بين المنتجات

والادخار والاستثمار واختيار الأصلح والأنفع لهم، وما أن يكتسبوا ذلك في صغرهم حتى يكبر معهم وتزداد تجاربهم فيه.

ما هي المفاهيم والأسس التي يجب أن نُكسِبَها لأبنائنا؟

سننطلق من بعض الأسس والمفاهيم في السلوك الاقتصادي والتي يجب أن تُزرَعَ في نفوس أبنائنا منذ صغرهم، والتي تساهم في تشكيل نظرتهم لهذا الميدان الكبير ومنها:

مفهوم الحاجة والمنفعة:

روي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَحْمًا مُعَلَّقًا فِي يَدَيَّ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا جَابِرُ ؟ فَقُلْتُ: اشْتَهَيْتُ لَحْمًا فَاشْتَرَيْتُهُ. فَقَالَ عُمَرُ: أَوَكُلَّمَا اشْتَهَيْتَ يَا جَابِرُ اشْتَرَيْتَ؟ أَمَا تَخَافُ هَذِهِ الْآيَةَ يَا جَابِرُ؟: **أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا** (الأحقاف: ٢٠) رواه الإمام أحمد، وإسناده ضعيف.

نأخذ من هذا أن الاستهلاك لدينا ليس لمجرّد الاستهلاك كما يشجّع على ذلك النظام الرأسمالي والذي ينطلق من تحفيز الناس على الاستهلاك وتغيير عاداتهم وسلوكهم ليكونوا أكثر استهلاكًا بدوافع الشهوة والمتعة والرغبة لا من دافع الحاجة والمنفعة والقيمة.

فلا بدّ من تدريب الأبناء على أن الاستهلاك بقدر الحاجة، واختيار السلع مبني على قدر المنفعة المتحصّلة من هذا المنتج، فلا شراء بغير حاجة ولا اقتناء لأشياء قد لا نستخدمها أو ننتفع بها في الوقت الحالي، وهذا يُنمّي عند الأبناء القدرة على المفاضلة بين الأشياء واختيار الأصلح من بينها.

مفهوم الانفاق والإسراف:

جاء في الحديث؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (**كلُوا واشربوا وتصدَّقوا في غيرِ مخيلةٍ ولا سرفٍ فإنَّ اللَّهَ يحبُّ أن يَرى أثرَ نعمتِه على عبادِهِ**) رواه الإمام أحمد.

يرشدنا الحديث الشريف إلى الإنفاق المقتصد والذي يحقق المعيشة الطيبة والتنعّم بآلاء الله سبحانه، وينهانا عن الاسراف في النفقات حدّ التفاخر والمغالاة والتي تؤدي إلى الكبر والخيلاء.

علينا أن نرشد ابناءنا أن يعيشوا حياةً اقتصاديةً متوازنة، وينفقوا مما أنعم الله علينا حتى تَظهَرَ آثار النعمة، فيحمدوا الله ويشكروه، وعليهم أن يبتعدوا عن الإسراف في النفقات والتي يكون دافعها التفاخر بين الناس والاستعلاء عليهم.

ومعيار الانفاق ما ذكره ابن عباس رضي الله عنه حيث قال: من أنفق مائة ألف في حق فليس بسرف، ومن أنفق درهما في غير حقه فهو سرف، ومن منع من حق عليه فقد قتر.

وهذا يشير إلى أن الانفاق المرتبط بالمنفعة أو الحاجة فليس بإسراف مهما بلغت قيمته، وأن الانفاق من غير حاجة فهو سرف، ومن أحجم عن أداء ما عليه من حق كالزكاة أو الانفاق على الأهل فهذا بخل.

مفهوم الادخار والاستثمار:

يجب علينا تدريب أبنائنا على الادخار والتركيز على العائد من هذا الادخار، كأن نحدث لهم صندوقًا صغيرًا ليضعوا به النقود ويدّخروها خلال شهر رمضان، ويقومون بفتح هذا الصندوق في العيد لنشاركهم قراراتهم فيما سيفعلون بهذا المال وما الذي سيشترونه وما دافعهم لهذا الشراء وكيف سيقيّمون قراراتهم، مع التركيز على أن يكون فيها سهمًا للفقراء ونؤكد لهم أن الاستثمار ليس في منافع الدنيا بل هو استثمار في الآخرة أكبر.

سلوكيات اقتصادية:

مما سبق يمكننا أن نوجّه القارئ الكريم إلى عدد من السلوكيات التي ننصح بها خلال شهر رمضان المبارك، مع التأكيد على الغاية من كلّ سلوك وشرحه للأبناء حتى يدركوا الغاية من أفعالهم.

- علّم أبناءك التعامل مع المال والبيع والشراء، واطلب منهم شراء حاجيّات المنزل وأن يتفاوضوا مع البائع على السّعر، وأن يختاروا من بين المنتجات أجودها وأقلّها سعرًا، وأن يتحملوا نتائج تصرفاتهم المالية واترك لهم حرّية الاختيار بين المشتريات في حال وجود أكثر من خيار.
- أجعل لأبنائك مصروفًا محددًا يديرونه ويتحملون نتائج تصرّفاتهم. مثل بعض الأكلات وقت الإفطار، أو مشتريات العيد، وفي حال أنفقوا المال الذي بين يديهم بدون منفعة فلا تعطيهم المزيد، حتى يدركوا قيمة الفرصة التي كانت بين أيديهم وأن المال الذي يذهب بدون دراية لا يمكن تعويضه.
- عوّدهم على الإنفاق في الخير، وليشاركوا في الصدقات، واجعل لهم سهمًا في إرسال المال إلى المحتاجين والفقراء وخاصّة الأقارب منهم.
- ازرع فيهم قيمة العمل والكسب الحلال والإنتاج، حتى يدركوا أن هذا المال لم يأتي من فراغ وأن الحصول عليه يحتاج للتعب وتحرّي الحلال.
- وإن كنت تعيش في غربة عن وطنك، فليكن لأبنائك نصيب من إرسال المال إلى أقاربهم في بلدك وأن يكونوا جزءً من تخفيف المعاناة عنهم، وأن يشعروا أن بلادهم بحاجة إليهم وأنه يمكنهم المساهمة في دعم أهلهم وإن كانوا بعيدين عنهم.
- يجب علينا مشاركة الأطفال معنى إفطار صائم وارسال المال للأهل في بلداننا التي تعيش الظروف الصعبة مثل سوريا ومصر واليمن والعراق وغيرها أو حتى المشاركة مع الجار القريب المحتاج.

- لا تكثر من أصناف الطعام على المائدة الواحدة، وإن كنت مقتدرًا على ذلك، واجعل التوفير في المائدة عائدًا على إطعام الآخرين وشارك أولادك هذا المعنى.

وفي الختام إن فهم الاقتصاد وبناء الوعي لدى أبنائنا في مفاهيمه وأسسه وتدريبهم على الممارسة العملية لهو من واجبات الساعة، فأيّ أمةً لا تملك اقتصادها ولا تفقه فيه ستكون أمةً تابعة لا متبوعة، وسَتُسلَب منها إرادتها وتُسرقَ ثرواتها، فالوعي الاقتصادي على مستوى الأفراد واجبٌ وسينعكس بالضرورة على المجتمع والأمة، وليكن هدفنا: نحو بناء جيل اقتصادي مُتمكّن.

أسأل الله أن يبارك لنا في شهر رمضان المبارك وأن يصلح احوالنا ويفرّج عن بلادنا.

تأثير السياسة النقدية والمالية على عدم المساواة

ترجمة[1] : د. سامر مظهر قنطقجي

كيف يغير حساب عدم تجانس الأسر – وخاصة عدم المساواة في الدخل والثروة – نهجنا في الاقتصاد الكلي؟

ما هي آثار السياسة النقدية والمالية على عدم المساواة، وماذا تعلمنا في هذا الصدد من جائحة كوفيد ١٩؟

ما هي انعكاسات عدم المساواة على انتقال السياسة النقدية وقدرتها على استقرار الاقتصاد؟

هذه بعض الأسئلة التي تمت مناقشتها في الندوة الأخيرة حول "عدم التجانس في الاقتصاد الكلي: الآثار المترتبة على السياسة" التي نظمها مركز الاقتصاد الكلي التطبيقي والاقتصاد القياسي الجديد (AMEC) التابع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك في ١٢ نوفمبر.

جمعت الندوة فريقًا متميزًا من الباحثين من الأوساط الأكاديمية ومؤسسات السياسة – كتب بعضهم أعمالاً تأسيسية في الأدبيات المتزايدة حول عدم التجانس في الاقتصاد الكلي – لإجراء مناقشة مفتوحة وحيوية حول هذه الموضوعات. اشتملت المحادثة على أربع جلسات، اثنتان في الصباح واثنتان بعد الظهر، تم تحديدها في جدول الأعمال (بما في ذلك روابط لجميع العروض التقديمية). كما يتوفر تسجيل للوقائع على موقع الندوة على الإنترنت.

استكشفت الجلسات الصباحية، آثار السياسة النقدية والمالية على عدم المساواة. وجلسات بعد الظهر، تأثير عدم المساواة على انتقال السياسة النقدية والمالية، والدروس المعيارية لهذه الأدبيات الخاصة بالسياسة النقدية. جاءت هذه المناقشة في الوقت المناسب نظراً لأهمية هذه الموضوعات في المناقشات السياسية الحالية، في كل من الولايات المتحدة وحول العالم. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، المناقشات النشطة حول تأثير الاقتصاد الكلي لسياسة إعادة التوزيع المالية (انظر منشور Liberty Street Economics هذا حول "المدخرات الزائدة") وإطار عمل استهداف التضخم المتوسط المرن الجديد

[1] تأثير السياسة النقدية والمالية على عدم المساواة، ماركو دل نيغرو هو نائب رئيس مجموعة الأبحاث والإحصاءات التابعة لبنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، وكيشاف دوجرا هو خبير اقتصادي أول في مجموعة الأبحاث والإحصاءات بالبنك، ولورا بيلوسوف كبيرة الاقتصاديين في مجموعة الأبحاث والإحصاءات بالبنك، منشورات الفيدرالي الأمريكي، ٦ يناير ٢٠٢٢، رابط

لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، في الواقع، يتمركز بشكل كبير على مسائل إعادة التوزيع والتأثيرات غير المتكافئة للسياسة على الأجور والبطالة.

عدم المساواة والسياسة المالية والركود كوفيد ١٩

ركزت الجلسة الأولى على فهم كيفية تأثير حالات الركود على عدم المساواة الاقتصادية، وأدوات السياسة التي يمكن أن تخفف من هذه الآثار، وما إذا كانت تجربة كوفيد ١٩ قد علمتنا شيئًا جديداً حول فعالية هذه الأدوات في تقديم الدعم لمن يحتاجون إليه.

ناقشت كلوديا سهام من شركة Stay at Home Macro Consulting ومعهد عائلة جاين ما إذا كانت السياسات المالية التي تم استخدامها استجابةً لكوفيد ١٩ قد ساعدت في تخفيف المصاعب الاقتصادية لأولئك الذين تم تهميشهم بشكل خاص بسبب الوباء. وقالت إن الإجابة كانت بنعم مدوية، ولكن حتى مع هذه المساعدة، كانت المشقة أكبر بالنسبة للبعض، مثل العمال ذوي الأجور المنخفضة والأشخاص المنتمين إلى الأقليات. وقالت سهام إنه في حين يمكن وصف استجابة حكومة الولايات المتحدة لفيروس كورونا بأنها "كبيرة وواسعة وسريعة"، لا يزال هناك مجال للتحسين.

على وجه الخصوص، أشارت سهام إلى أن شيكات التحفيز، التي تم إرسالها بسرعة إلى حد ما وإلى كل شخص تقريباً باستثناء أولئك الذين هم في أعلى ٢٠٪ من توزيع الدخل، دعمت الأسر ذات الدخل الأقل قبل كوفيد ١٩ بشكل أكبر نسبياً – وبالتالي، فإن هذا الشكل من السياسة المالية ساعد في التخفيف من بعض الارتفاع في عدم المساواة. ومع ذلك، فإن عدم المساواة لا يزال موجوداً في العديد من الأبعاد، ليس أكثر من معدل الوفيات من كوفيد، حيث عانت الأقليات إلى حد أكبر بكثير، على حد قولها. يمكن رؤية التفاوتات في سوق العمل، حيث يكون الانتعاش في التوظيف أقل اكتمالاً بكثير بالنسبة للأشخاص الملونين. على سبيل المثال، اعتباراً من أكتوبر ٢٠٢١، كانت معدلات التوظيف للسود والأسبان ٣ نقاط مئوية أقل من مستويات ما قبل كوفيد، في حين كان معدل التوظيف للبيض أقل بنقطتين مئويتين من مستوى ما قبل كوفيد، أشارت سهام أيضاً إلى أن الكثير من أوجه عدم المساواة هيكلية تعود إلى ما قبل كوفيد. وبهذا المعنى، كانت السياسات المالية أثناء الوباء تخوض معركة شاقة؛ لذلك بينما كانوا ناجحين جزئياً، بقيت مجحفة.

أخيراً، قدمت سهام العديد من الوصفات السياسية للمستقبل:

أولاً، جادلت بأننا بحاجة إلى تحسين المثبتات التلقائية الموجودة لدينا مثل نظام التأمين ضد البطالة (UI)، والذي واجه صعوبة في الوصول حتى إلى المؤهلين.

ثانيًا، دعت إلى إدخال عوامل استقرار تلقائية جديدة مثل ضوابط التحفيز، مع ربط الصرف بالمؤشرات الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على العملية السياسية.

ركز بيتر جانونج من جامعة شيكاغو على نظام واجهة المستخدم أثناء الوباء، مشيراً إلى أنه بينما كانت هناك برامج دعم أخرى (مدفوعات الأثر الاقتصادي وبرنامج حماية الراتب، على سبيل المثال)، يمكن القول إن واجهة المستخدم هي الأكثر قدرة على استهداف المحتاجين.

أشار جانونج إلى أن ركود كوفيد تميز بتوسع غير مسبوق في واجهة المستخدم:

أولاً، كان هناك مقدمة لمكملات كبيرة لواجهة المستخدم.

ثانيًا، تم توسيع الأهلية.

وفيما يتعلق بالملاحق، أشار جانونج إلى أنه في حين أن الهدف المعلن للمشرعين هو استبدال ١٠٠٪ من الدخل المفقود، بالنسبة لهذا الهدف، فقد تجاوز المشرعون، مما وفر للكثيرين معدل استبدال بنسبة ١٠٠٪. لذلك كانت مكملات واجهة المستخدم تقدمية للغاية من حيث أن معدل الاستبدال لمن هم في الطرف الأدنى من توزيع الدخل (قبل الإزاحة) كان أعلى من ١٠٠٪، بينما بالنسبة لمن هم في الطرف الأعلى من التوزيع، كان معدل الاستبدال أقل من ١٠٠٪.

ما هي آثار هذه المدفوعات على معدلات الإنفاق والبحث عن عمل للمستفيدين؟

باستخدام بيانات من معهد JPMorgan Chase وعملاء البنك الأم، أظهر جانونج أن واجهة المستخدم تكمل زيادة الإنفاق وتقليل معدل العثور على الوظائف بين المستفيدين. كانت تأثيرات الإنفاق أكبر بكثير من التقديرات السابقة لتأثيرات الإنفاق لواجهة المستخدم، بينما كانت تأثيرات العثور على الوظائف أصغر بست مرات. بهذا المعنى، كانت المكملات ناجحة إلى حد كبير، لكن التحليل يساعد في التأكيد على حقيقة أنه لا تزال هناك مشكلات لا يمكن لواجهة المستخدم إصلاحها، بما في ذلك الاعتماد على المدة في البطالة – أي حقيقة أن العاطلين عن العمل لفترة أطول لديهم وظائف أقل– العثور على معدلات.

افتتح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمدير التنفيذي جون ويليامز المناقشة. مركزًا سؤاله الأول على الغرض من فحوصات التحفيز في ركود كوفيد بالنسبة إلى فترات الركود السابقة: كان التركيز على قياس الميل الهامشي للاستهلاك MPC من الشيكات في غير محلها، بالنظر إلى أن الغرض المقصود منها كان في المقام الأول التخفيف بدلاً من طريقة لتحفيز الطلب الكلي؟

وأشارت سهام إلى أنه حتى أثناء نوبة فيروس كورونا المستجد، وفرت فحوصات التحفيز الراحة وتحفيز الاستهلاك. وأشارت إلى أن أولئك الذين يمثلون ٢٠٪ الأدنى من توزيع الدخل يستخدمون ٨٠٪ من إنفاقهم على الضروريات. فيما يتعلق بذلك، أشار جانونج إلى أن MPC لا يزال رقمًا مناسبًا لأنه يقيس الاستهلاك الفعلي خارج الشيكات، وكذلك الحاجة إلى الاستهلاك خارج الشيك، أي أولئك الذين لديهم دول شريكة رئيسية عالية هم أولئك الذين لديهم هامش مرتفع فائدة الاستهلاك.

سأل ويليامز أيضًا عن الدرجة الحالية للمدخرات الزائدة في الاقتصاد، مشيرًا إلى أننا لا نعرف كيف يتم توزيعها على الأسر، وكيف نظر أعضاء اللجنة إلى الميل للاستهلاك من تلك الثروة خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأشار جانونج إلى أن البيانات الواردة من أصحاب حسابات JPMorgan Chase حتى يوليو ٢٠٢١ أظهرت أن أرصدة الأصول السائلة لمن هم في الربع الأدنى من الدخل ارتفعت بنسبة ٧٠٪ مقارنة بمستويات ما قبل الوباء، مما يشير إلى أنه حتى أولئك الموجودين في القاع كانوا قادرين على ذلك. حفظ بعض التحويلات التي تلقوها. قالت سهام إنه من غير المرجح أن تحقق هذه المدخرات طفرات كبيرة في الاستهلاك في المستقبل لأن ثروة لجنة السياسة النقدية صغيرة، رغم أنها اعترفت بأن هذه القضية لا تزال مفتوحة.

أخيرًا، سأل أحد أعضاء الجمهور عن تدخلات السياسة الأخرى مثل تلك الموجودة في أوروبا، وكيف تتم مقارنتها بتلك الموجودة في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، تم استخدام سياسات الإجازة وإعانات الأجور لأولئك الذين يحصلون على الإجازة بشكل كبير في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة. هل كان من الممكن أن يكون ذلك حلاً أفضل بالنسبة إلى فحوصات واجهة المستخدم والتحفيز؟ اتفق سهام على أن ما يسمى بالنموذج الألماني قد يكون أفضل، لأنه يمنع الأفراد من الدخول في بطالة طويلة الأمد. كان جانونج قد أشار إلى أن الدخول في بطالة طويلة الأجل له سمة سلبية تتمثل في الاعتماد على المدة، أي

أنه كلما طالت البطالة، كان من الصعب العثور على عمل. في هذا الصدد، ستكون برامج الإجازة النهائية قادرة على منع هذه التجربة.

كيف تؤثر السياسة النقدية على عدم المساواة؟

وركزت الجلسة الثانية على أثر السياسة المالية التيسيرية وخاصة النقدية على توزيع الدخل والثروة. وسأل عما إذا كان تشغيل الاقتصاد "ساخنًا" لفترة طويلة يقلل من عدم المساواة ويحسن النتائج بشكل غير متناسب للفئات المحرومة أو الأسر ذات الدخل المنخفض، وعن آثار السياسة النقدية غير التقليدية (على وجه الخصوص، التيسير الكمي، أو التيسير الكمي) على عدم المساواة.

تناول جيانلوكا فيولانت من جامعة برينستون كلا السؤالين من منظور عامل غير متجانس كمياً كينزي جديد (المعروف أيضًا باسم HANK) النماذج التي تأخذ في الاعتبار قضايا التوزيع وكذلك حقيقة أن الأسر ليست قادرة تمامًا على تقاسم المخاطر مع بعضها البعض. وأشار فيولانت إلى أن آثار التيسير الكمي على عدم المساواة غامضة. بينما يميل التيسير الكمي من ناحية إلى زيادة قيمة الأصول، وبالتالي زيادة عدم المساواة حيث إن الأصول مملوكة في الغالب من قبل الأثرياء، فإنه يقلل أيضًا من تكلفة الاقتراض طويل الأجل، مثل الرهون العقارية، لصالح الطبقة الوسطى. ربما يكون الأهم من ذلك، أن السياسة غير التقليدية غالبًا ما تكون الخيار الوحيد المتبقي للبنوك المركزية لمحاربة الركود عندما تصل أسعار الفائدة إلى الحد الأدنى من الصفر. وتمثل فترات الركود "ضربة مزدوجة" للأسر ذات الدخل المنخفض والأقل تعليماً والأكثر حرمانًا، كما يجادل في ورقة بحثية مع هيثكوت وبيري.

في فترات الركود، من المرجح بشكل غير متناسب أن يعاني العمال ذوو المهارات المنخفضة من البطالة، مما يقلل من مهاراتهم بشكل أكبر. في ظل وجود تغيير تقني متحيز للمهارات (أي تغيير يعمل ضد العمال ذوي المهارات المنخفضة)، قد يتخلى الفرد ذو المهارات المنخفضة عن البحث عن وظيفة، مما يؤدي إلى زيادة عدم المشاركة وإلى فجوة مستمرة في الدخل بالنسبة للعمال ذوي المهارات العالية. ثم ناقش فيولانت العمل الجاري مع فيليبي ألفيس حيث استندوا إلى هذه الأدبيات للقول بأن السياسات مثل استهداف التضخم المتوسط – الذي يتضمن تشغيل الاقتصاد أثناء التوسعات للتعويض عن انخفاض التضخم أثناء فترات الركود – قد يكون لها آثار مفيدة على توزيع الدخل. وذلك لأن العمال الذين فقدوا وظائفهم في فترة الركود يتم تعيينهم مرة أخرى خلال فترات الازدهار، على الرغم من فقدهم

للمهارات، وتمكنوا من استعادة بعض هذه المهارات أثناء العمل – وهو تطور يمكن أن يؤدي إلى استمرار ارتفاع المداخيل للأسر ذات الدخل المنخفض.

ثم ناقشت ستيفاني آرونسون من معهد بروكينغز ما يستلزمه مفهوم الاقتصاد الساخن. سلطت الضوء على مدى ضآلة الاتفاق في المهنة فيما يتعلق بهذا المفهوم، لا سيما بالنظر إلى عدم اليقين المحيط بقياس المعدل الطبيعي للبطالة، **u***. ثم أشارت إلى أنه بالنسبة للفئات الأكثر تهميشًا، مثل السود واللاتينيين، فإن مستوى البطالة ودورتها الدورية أعلى، مما يشير إلى أن هؤلاء العمال يستفيدون أكثر من سوق العمل الأكثر إحكامًا. الاقتراض من عملها مع بارنز وإيدلبيرج ودالي وواشر وويلكوكس، أظهر آرونسون أن الاقتصاد الساخن (وفقًا لقياس معدل البطالة أقل من **u***) يساعد في تقليل فجوة البطالة بين الرجال والنساء من ذوي الأصول الأسبانية فيما يتعلق بنظرائهم البيض. لا تنطبق هذه النتيجة على جميع الفئات المحرومة، مثل الرجال الحاصلين على أقل من شهادة جامعية. وأضافت أنه فيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل، فإن تأثيرات تشغيل الاقتصاد الساخن أقل وضوحا. ويرجع ذلك جزئيًا إلى اختلاف تكوين الدخل عبر المجموعات: تتلقى الأسر ذات الدخل المرتفع جزءًا كبيرًا من أرباحها من الدخل المالي والتجاري، والذي يميل إلى أن يكون مسايرًا للدورات الدورية، بينما تعتمد الأسر منخفضة الدخل بشكل أكبر على الدخل المحول، وهو في الغالب معاكسة للتقلبات الدورية.

أخيرًا، تطرق آرونسون إلى التضخم، والذي يعد تأثيرًا محتملاً على زيادة سخونة الاقتصاد، كما يشهد الاقتصاد الأمريكي حاليًا. وشددت على أن للتضخم عواقب مهمة على إعادة التوزيع، وذلك لأن الأسر ذات الدخل المنخفض تميل إلى الاقتراض ولأن الأبحاث الحديثة تجادل بأن سلة استهلاكها قد تكون أكثر حساسية للتضخم من تلك الخاصة بالأسر ذات الدخل المرتفع. فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسة النقدية، وخلص آرونسون إلى أن استقرار التقلبات في النشاط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص تجنب فترات الركود، يجب أن يكون هدفًا أساسيًا للسياسة نظرًا لأن فترات الركود تميل إلى الإضرار بشكل غير متناسب بالفئات المهمشة – وهي رسالة تتوافق إلى حد كبير مع استنتاجات فيولانت.

بعد العروض التقديمية، افتتح ويليامز المناقشة بسؤاله كيف نفرق بين الدورة والاتجاه في تحليل عدم المساواة، خاصة وأن مراحل دورة العمل أصبحت أطول بمرور الوقت. أجاب آرونسون أن التمييز بالفعل بين المصادر الدورية والهيكلية لعدم المساواة أمر بالغ الأهمية، لأن السياسة النقدية قد يكون لها فعالية

محدودة ضد الأخيرة، والتي ينبغي أن تكون من اختصاص السياسة المالية. اتفق فيولانت على أن هناك أدلة قوية على أن التغيرات التكنولوجية والعولمة هما المصدران الرئيسيان لزيادة عدم المساواة على مدى العقود الماضية، وأن هذه المصادر لا علاقة لها بالسياسة النقدية. ومع ذلك، كما ذكر أعلاه، هناك تفاعلات دقيقة بين الدورة والاتجاه حيث يمكن لسياسات التثبيت أن تلعب دوراً مهمًا. دفع سؤال مشارك آخر إلى هذه النقطة وسأل آرونسون إلى أي مدى تتفاعل الظروف الكلية مع المصادر الهيكلية لعدم المساواة – على سبيل المثال، قد يجد أصحاب العمل أنه من الأكثر تكلفة التمييز عندما يكون سوق العمل ضيقًا. وافق آرونسون واعتقد أن هذا التفاعل كان على الأرجح أحد الآليات الكامنة وراء تأثير الاقتصاد الساخن على فجوات البطالة بين العمال السود واللاتينيين والبيض، والتي ناقشتها سابقًا.

بعد الجلسات الصباحية، قدم ويليامز بعض الملاحظات حول أهمية عدم التجانس لتحليل السياسة النقدية. أثناء توقعه لبعض المناقشات التي دارت في جلسات بعد الظهر، سلط الضوء على مدى أهمية التباين عبر القطاعات والأسر في تحليل ديناميكيات الاقتصاد الكلي خلال جائحة كوفيد وخاصة سلوك مشاركة القوى العاملة، والاستقالة، والتضخم.. وأشار إلى أن تقدير العلاقة بين الصحة وفقدان الوظائف وانعدام الأمن المالي والحصول على الائتمان هو مفتاح لفهم الأحداث منذ عام ٢٠٢٠، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الملونة والأسر منخفضة الدخل، ولتحديد ما يجب القيام به في شروط السياسة. أكد ويليامز أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يعترف صراحة بعدم التجانس في إشارته إلى أهداف التوظيف الواسعة والشاملة. أعقبت مناقشة ملاحظات ويليامز التي أثيرت خلالها عدد من القضايا، مثل الآثار طويلة الأجل المحتملة للسياسة النقدية، وتعريف الحد الأقصى من العمالة في تفويض بنك الاحتياطي الفيدرالي، والتكاليف غير المتجانسة للتضخم وتغير المناخ، والاقتصاد السياسي من البنوك المركزية.

المحصلة النهائية من الجلسات الصباحية كانت أن كلاً من السياسة المالية والسياسة النقدية لها تأثيرات ذات مغزى على عدم المساواة.

أهمية فكر التنظيم الاجتماعي للقيادة الناجحة

حافظ لصفر

أستاذ الفلسفة - مزداد بالجديدة - المغرب

بكالوريوس الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع - ماجستير في إدارة الموارد البشرية - ماجستير في الإدارة التربوية

الحلقة (١)

تختلف التنظيمات الاجتماعية من منظمة لأخرى وفق القوانين التي تتبعها والأهداف التي تنشدها، كما أن خططها الاستراتيجية تتباين، وأحيانا نجد تقاسما بينها والتنظيم الاجتماعي لأية منظمة أو مؤسسة أو شركة أو مقاولة أرادت مسايرة التطورات المتسارعة عالميا في ظل منظومة الرقمنة الحداثية والعدالة التنظيمية والدخول إلى عالم ما يسمي بالمواطنة التنظيمية.

يلزم أن تحسن القيادة إدارة فريق العمل في إطار الأبعاد التواصلية التنظيمية الفعالة والتشاركية وفق خطط استراتيجية قابلة للتنفيذ"[1]، لأن القيادة الناجحة حلقة وصل بين العاملين في المنشأة وبين خططها ومراميها وأهدافها التي تسعى لبلوغها عاملا على بناء قنوات اتصال ناجحة بين فريقه والمستويات الادارية العليا، فالاهتمام بالتنظيم الاجتماعي ومكوناته والعلاقات بين عناصره يساهم في بناء نظرية للتنظيم الاجتماعي في علاقتها بالقيادة المبدعة، ومفهوم للتنظيم يحيلنا مباشرة الى السلوك التنظيمي، فبعض الباحثين يهتمون أساسًا بعنصر السلطة وتقسيم العمل، والبعض الآخر يهتم بالاتصالات التنظيمية والادارية – القيادية، وما يرتبط بها من قوة وعدالة تنظيميين، وهناك من يهتم بالدوافع وهكذا، ولكن هذه الأمور تمثل جوانب فرعية من النظام الكامل للتنظيم، لذلك فإن وجود مفهوم عام يساعد على إدراك أهمية الجوانب المختلفة للسلوك التنظيمي ، وأخذها في الاعتبار عند دراسة بعض الجوانب المعنية الشيء الذي يؤدي وظيفة عملية أساسية، هي التنبؤ بآثار التغيير في جزء أو جانب من التنظيم على سلوك الأجزاء الأخرى. حيث نعلم الأجزاء المختلفة للتنظيم، وطبيعة العلاقات بينها، فإنه يصبح من الممكن التنبؤ بما سيحدث في أي جزء نتيجة للتغير في جزء آخر من أجزائه.

[1] كتاب ماهي الفلسفة لجيل دولوز وفيلكس كاتاري ترجمة مطاع صفدي

الفصل الأول – المفاهيم المؤسسة للموضوع واهم نظريات التنظيم الاجتماعي والقيادة الناجحة

المبحث الأول – المفاهيم المؤسسة للموضوع

مفهوم التنظيم الاجتماعي: يمثل التنظيم الاجتماعي نمطًا من العلاقات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية ، وما يجري من تفاعلات متنوعة فيما بينها، ويمكن أن تشمل خصائص التنظيم الاجتماعي صفات كالتكوين الجنسي والتماسك الزماني والمكاني والقيادة والهيكل التنظيمي، وتقسيم العمل وأنظمة الاتصالات، واللوائح التنظيمية وعلاقات الفريق بالتنظيم...، وتشمل التفاعلات أيضا البعد الصراعي وأشكال التواصل اللفظي وغير اللفظي وما إلى ذلك، وبسبب هذه الخصائص التي يمتاز بها التنظيم الاجتماعي، يمكن للناس مراقبة عملهم اليومي ومشاركتهم في الأنشطة الأخرى التي يتم التحكم فيها من أشكال التفاعل البشري، وتشمل هذه التفاعلات أيضا: الانتماء والولاء، والموارد الجماعية، واستبدال الأفراد، والسيطرة والتحكم والاختلاف بين العاملين من حيث الثقافة القيمية الشخصية مع الثقافة القيمية للمنظمة، وتتفاعل هذه العناصر بشكل ديناميكي لتشكل ميزات مشتركة في الوحدات الاجتماعية الأساسية مثل: الأسرة، والمؤسسات، والنوادي والشركات.

مفهوم القيادة: القيادة هي قدرة القائد على إقناع الأفراد والتأثير عليهم لدفعهم وتحفيزهم على أداء واجباتهم ومهامهم التي تساهم في تحقيق الهدف المشترك للجماعة، والقيادة الإدارية هي: قيام القائد بتوجيه وتنسيق ورقابة القيادة الإدارية، أي الوسيلة المناسبة التي يتمكن بواسطتها المدير من بث روح التآلف والتعاون المثمر بين الموظفين في المنظمة من أجل تحقيق الأهداف المشروعة[1]، وهناك ثلاث مقاربات قاربت مفهوم القيادة، وهي المقاربة الفردية وتشكل مدخل علماء النفس في دراسة القيادة، وركزت على الفرد باعتبار المحور الأساسي للقيادة "البعد الإنساني والسيكولوجي للأفراد العاملين بالمنظمة"، وهناك مقاربة علماء الاجتماع الذين تصوروا أن دراسة القيادة يجب أن تنطلق من البيئة الاجتماعية "المناخ البيئي" التي يمارس فيها القائد مهامه ومسؤولياته، أي بيئة المنظمة والمجتمع الذي يمارس سلطاته، ثم المقاربة التوفيقية، وترتكز على الجمع بين البعدين السابقين لدراسة القيادة، وهي المقاربة المفضلة لدى علماء الإدارة والقيادة، ويتصور محبوها أن القيادة هي عملية تفاعل اجتماعي، ولا يكفي لنجاح القائد

[1] - السلمي، على" **السلوك الإنساني في الإدارة**" القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر الطبعة الاولى 1995.

تفاعل سماته الشخصية وجاذبيته "الكاريزما" مع متطلبات الموقف، بل بالإضافة لذلك يجب أن يكون هناك تفاعل بين شخصية القائد وحيثيات الموقف بشكل كلي لأجل الوصول إلى ما هو مسطر من نتائج تخدم مصلحة المنظمة.

القيادة الناجحة: هي تلك القيادة التي تؤثر على الفريق، وتقنعه بشتى أشكال التواصل الفعال "الأفقي والعامودي المباشر وغير المباشر" للاندماج في سيرورة التنظيم بغية تحقيق مشاريعه وأهدافه المسطرة، وإعمالها يعتمد على المشاركة في صنع القرارات، واتخاذه من لدن جميع عناصر التنظيم الاجتماعي والتشجيع على الخلق والإبداع للرفع من قيمة المنظمة إنتاجيا وإنسانيا.

العلاقة الناظمة بين المفاهيم

- أن يكون المفهوم شاملاً بمعنى شموله لكل المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في التنظيم من ناحية، وقابليته للتطبيق على كل أنواع التنظيمات من ناحية أخرى، تلك هي الأسس النظرية التي أقام عليها "باك" مفهومه عن التنظيم[1].
- لا قيمة لتنظيم اجتماعي مالم تسنده القوة والعدالة التنظيميين، ومالم تكن قيادته فعالة وخلاقة، ومحولة للمواقف والأزمات إلى فرص للإبداع والعطاء والإنتاجية في التأقلم والتكيف مع المتغيرات المحلية والوطنية والكوكبية، لأن العالم يسير بخطى متسارعة بفضل التطورات التكنولوجية في شتى المجالات، ومن أبرزها وسائل الاتصال الاجتماعي وآليتها الذكية والخارقة لكل تواصل تقليدي لم يعد يساير التقدم الحضاري العالمي عالم التقنية المعاصر الذي أصبح فيه الإنسان مجرد مسمار في آلة ضخمة، وسمي ب "ما بعد التفاعلية".

المبحث الثاني – أهم نظريات التنظيم الاجتماعي والقيادة الناجحة

أهم النظريات الحديثة في تفسير التنظيم الاجتماعي

يزداد الاهتمام بموضوع التنظيم الاجتماعي، ويأخذ آفاقا ومسارات متنوعة، ويأتي تفسير هذا التنوع النظري إلى أن التنظيم في حد ذاته موضوع عالجته علوم عديدة كالاقتصاد والسياسة والإدارة وعلم النفس والأنثروبولوجيا، فضلا عن علم الاجتماع، وقد جاءت النظريات الحديثة كمحاولة للتحقق من

1 - السلمي على ، "**السلوك الإنساني في الإدارة** "، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، طبعة الاولى 1995.

صدق القضايا العامة والتعميمات غير المعقلنة وفق أهداف مضبوطة، لكن ظهرت مدارس اجتماعية أخرى لتقدم أطرا نظرية مستقلة عن التحليلات النظرية القديمة في دراسة التنظيمات الاجتماعية، ومن بين الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التنظيم نجد : المدرسة البنائية – الوظيفية، ومدرسة النسق الاجتماعي – الفني، ومدرسة علم النفس الاجتماعي (السيكوسوسيولوجية) .

يعتبر تالكوت بارسونز مؤسس المدرسة الوظيفية، ولفهم واستيعاب نظريته في مجال التنظيم الاجتماعي يتحتم الرجوع الى توجهه الفكري العام، اذ طبق نظريته في النظام الاجتماعي على التنظيمات، ليكشف بعد ذلك عن بنائها ووظائفها، انطلق من رؤية التنظيم الاجتماعي بوصفه نظاما اجتماعيا يتألف من أنظمة فرعية مختلفة مثل : الجماعات، والوحدات الفرعية، والإدارات...، وينظر للتنظيم كنظام فرعي يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وهو المجتمع، وقد حلل التنظيم داخل نظام قيمي ونظامي متناسق ومتكامل، ومن منطلق توجيهات قيمية سائدة في التنظيمات، فالقيم الثقافية والاجتماعية السائدة في التنظيم هي التي تمنح أهدافه طابعا شرعيا، وهذا ما طرحه ماكس فيبر في حديثه عن الموجهات القيمية في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" في حديثه عن السلطات، كالسلطة التقليدية "سلطة الأمس الأزلي" ، والعقلانية الحداثية...، فالقيم هنا تؤكد إسهام النظام التنظيمي في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي يصبو المجتمع الى تحقيقها، وفي ظل هذه الازدواجية (نظام تنظيمي نظام مجتمعي)، لا بد أن يتوفر في السياق نوع من الانسجام بين قيم التنظيم وقيم المجتمع الذي يوجد فيه، وبناء على الشرعية المستمدة من التنظيم الاجتماعي كمنظومة القيم (أكسيولوجة)، بمعنى أن التنظيم الاجتماعي يمنح الأولوية لأهدافه الكبرى على أهداف الأنظمة الفرعية المكونة له، وبهذا يحدد التنظيم الاجتماعي مكانته في المجتمع، كما يحدد موقعه من أي منافسة خارجية تستفزه، فالنظام القيمي في التنظيم الاجتماعي يحدد العوامل الداخلية والخارجية التي تواجهها المنظمة أو المؤسسة، وهي ذاتها تجعل التنظيم في التوجه الأقوى والأكثر سيطرة على ما يجري بالمنظمة وخارجها، وأي مقاومة تبرز؛ فإن التنظيم الاجتماعي يتصدى لها باسم المشروعية التي تعطيه الأحقية في التصرف، لذلك يعرف بارسونز التنظيم : "نسق اجتماعي منظم، أنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة" قيم التنظيم الاجتماعي نسق تنظيمي اجتماعي مستمد من قيم المجتمع وأهدافه داخل إطاري الانسجام وتناغم الأنساق دون إرباك للإطار لكن رغم وجود الانسجام بين النسقين التنظيمي والمجتمعي، إلا أنه بين أن التنظيمات تتميز كوحدات اجتماعية لها

أهداف محددة وواضحة تسعى الى بلورتها واقعيا وبالملموس، ولكي تتحقق لابد من وجود إجراءات وعمليات وخطط تنظيمية تضمن تحقيقها، ومن ثم فإن وضوح الأهداف وتوفر العمليات الإجرائية يمنحان التنظيم الاجتماعي طابعا يميزه إلى حد ما عن المجتمع، ومن خلال النظام القيمي وأهداف التنظيم تتم عملية التكامل بين الأفراد والجماعات في التنظيم الاجتماعي، وبتحقق هذا التكامل تتحدد المهام والمسؤوليات التنظيمية لتصبح ملائمة لتطلعات فريق العمل، هذه التطلعات التي يكتسبها الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية كالتربية والتعليم والتمهين...، ويتعزز هذا التكامل بوجود أنماط معيارية محددة تنظم العمليات المختلفة التي من خلالها يتم مواجهة المتطلبات الوظيفية التي يفرضها التنظيم الاجتماعي والتي من شأنها إحداث خلخلة في النظام، لكن الأنماط المعيارية تعمل على إعادة التوازن، وتدعم الانسجام، ويرى بارسونز أن هناك أربعة مستلزمات وظيفية أساسية يتعين على كل نسق أن يقاومها اذا أراد الاستمرارية والديمومة، وهي: المواءمة، وتحقيق الأهداف، ويتعلقان بعلاقة النظام بالمحيط البيئي، ثم التكامل والكمون، ويعبران عن الظروف الداخلية للنظام "أشكال التفاعلات العمودية والأفقية للتنظيم الاجتماعي من قيادة وفريق عمل"، وعلى التنظيم بوصفه نظاما اجتماعيا أن يواجه هذه المستلزمات، ويقصد بالمواءمة كيفية إدارة مشكلة تدبير الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف المنظمة، أي ما يحتاجه التنظيم من مهارات وموارد وكفاءات وقدرات، وهنا يأتي دور الأنماط المعيارية التي تنظم عمليات التمويل والتسيير والتدبير العقلاني للتنظيم الاجتماعي. أما فيما يخص تحقيق الأهداف، فيكمن في كل ما من شأنه تحقيق أهداف المنظمة، كتوظيف كل الموارد والامكانيات المتاحة التي تحققت بفضل المواءمة، ونجاح تحقيق الأهداف يتوقف على ملاءمة الوسائل للغايات أو الأهداف ارتباطا بعملية أخذ القرار في التنظيم "القيادة من منظور تشاركي والعمليات المختلفة المنظمة لها"، بل إنه خص مشكلة القوة في التنظيم على مسألة تجميع الموارد من أجل تحقيق الأهداف، ويعرف القوة: "القدرة على حشد الموارد من أجل تحقيق أهداف النسق"، أما التكامل فقد قصد به العلاقات بين الوحدات التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التعاضد والتماسك بين الأنظمة الفرعية[1]، وأخيرا الكمون ويشير الى مدى ملاءمة الظروف السائدة في الأنظمة الفرعية للظروف السائدة في النظام الأكبر، وهو المجتمع برمته والكمون له وظيفتان هما: مساندة النمط ويتعلق بمدى التكامل والانسجام بين الأدوار التي يؤديها

[1]مصطفى الفوال "معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر"، دار الفكر العربي، طبعة 1972، ص: 161-166

العامل في التنظيم، والتي يقوم بها في المنظمات الخارجة عن التنظيم الاجتماعي الذي يعمل به كالمعمل أو المدرسة...، وهذا بدوره يتطلب وجود آليات تساعد على خلق انسجام وتطابق بين التنبؤات التنظيمية والتنبؤات التي تحدث خارج نطاق التنظيم زيادة على احتواء التوترات التنظيمية واستيعابها، ويتحقق ذلك من خلال ضمان وجود دافعية لدى الأفراد في التنظيم لكي يستطيعوا أداء أدوارهم التنظيمية، وهذا لا يحدثه ضمن الفريق إلا القائد العقلاني الديمقراطي الذي يؤمن بقدرات فريقه، ويثمن أعمالهم، ويضع دوما أهداف التنظيم نصب عينيه، وفي ضوء معالجته للمتطلبات الوظيفية للتنظيم أشار إلى تصنيف للتنظيمات، فهناك تنظيمات اقتصادية تسهم في حل مشكلة المواءمة في المجتمع، ومشكلة تحقيق الأهداف بشكل تكاملي، وتدعيم النمط، ولتفادي المشكلات التي تواجهها الدراسات المعنية بالتنظيم، فقد عمد بارسونز الى إضافة تصنيف داخلي للتنظيم، اذ أنه ميز بين ثلاثة مستويات أو أنظمة فرعية في التنظيم الاجتماعي وهي : النظام الفني، ويهتم بكافة النشاطات الفنية التي تساهم بشكل مباشر بالإنجاز والعمل على تحقيق أهداف التنظيم، والنسق الإداري الذي يتوسط النظام الفني والبيئة المباشرة، ومن وظائفه تدبير الموارد أو الامكانيات المتوفرة بالمنظمة وإيجاد عملاء يقومون بتسويق منتجات التنظيم، وثالثها النسق النظامي دوره أنه يعمل على الربط بين النظام الفني والنظام الإداري والمجتمع، ويكشف هذا التصنيف عن حقيقتين هما : أن لكل نظام فرعي أدوار مختلفة يقوم بها، ويتضمن إجراءات بنائية يستطيع النظام بواسطتها مواجهة مستلزماته الوظيفية ومعوقات العمل بالمنظمة .

إن بارسونز أوضح الميزات التكاملية للنظام الاجتماعي بصورة عامة، وفي سبيل ذلك قدم الآليات التي من خلالها يمكن للنظام في أي وحدة صغيرة أو كبيرة أن يحقق التماسك والانسجام، ومن بين المؤاخذات التي نسجلها عليه عدم إيلائه اهتمامه الوافي بمواضيع متميزة ومؤثرة على التنظيمات الاجتماعية، كالتغير والصراع في المنظمات، حيث اكتفى بتطويعها بأسلوب وكيفية تخدم المظاهر التكاملية، لذلك فأننا نلاحظ أنه ميز بين نوعين من التحليل هما : تحليل "التوازن" في النظام، و"التغير البنائي" الذي طمح بارسونز إلى دراسته من خلال مفهوم التوازن، كما أوضح أن هناك مصدرين للتغير في التنظيم : التغير الذي يأتي من الخارج حين تمارس البيئة قوتها الإكراهية على التنظيم، والتغير الذي مصدره من داخل التنظيم الاجتماعي حين ينشأ هذا الاكراه من داخله التنظيم "مقاومة العاملين لعصرنة آلات عمل شركة مثلا"، وإذا واجه التنظيم الاجتماعي ظروف التغير الحتمية، فلا بد من التأقلم والتكيف معهما بغية

الوصول الى درجة عالية من الفعالية والاستمرارية تعبر عن وضع اطلق عليه مسمى " التوازن الدينامي "[1]، وهو ما مثّل جوهر التحليل الوظيفي لبارسونز ، إلا أنه تجاهل تسليط الضوء على التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي وآثارها على نفسيات العاملين والإنتاجية بالمنظمة، لأنه اهتم بدراسة نتائج الفعل أكثر من اهتمامه بدراسة أسبابه ومصادره .

لم يسلم روبرت ميرتون بفكرة المماثلة العضوية التي تبنتها المدرسة الوظيفية، وتصور التنظيم الاجتماعي نظاما اجتماعيا مكونا من عناصر ذات تعاضد متبادل، وتصوراته جاءت كرد فعل لنظرية ماكس فيبر في التنظيمات الاجتماعية، وأكد على الفعل الرشيد في المنظمة، واهتم بما أسماه ب "النظرية المتوسطة المدى" ، ولقد استخدم ثلاثة مفاهيم، وهي : الوظائف الكامنة، أو غير المتوقعة في مقابل الوظائف الظاهرة، والمشكلات الوظيفية في مقابل الخيارات الوظيفية المتاحة، وقد بين أن المجتمع قادر على العمل بحكم نوع التنظيم الذي يتخذه[2]، وأكد على أن أفراد التنظيم الاجتماعي يتفاعلون مع أوضاع محددة فيه، ثم يتخذون منها أسلوبا يسقطونه على أوضاع مشابهة، وحين يقع ذلك تنشأ نتائج غير مطلوبة للتنظيم الاجتماعي، كما أن التغير الذي يطرأ على شخصية أفراد التنظيم ينتج عن عوامل متجلية في الإطار التنظيمي ذاته[3]، ولكي يستمر انتظام السلوك داخل التنظيم، فلا بد من مراقبة تضبطه تمارسها المستويات الادارية العليا في التنظيم الاجتماعي، ومن ثمة فإن وجود الضبط المراقب يتطلب توافر تدابير محددة تتخذ باستمرار طابعا نظاميا "اتباع اللوائح والأنظمة القانونية" ، ولكي ينجح الأمر لا بد من متابعة تنفيذ هذه العمليات من القيادة المدبرة لشأن التنظيم الاجتماعي، وتدل هذه الصرامة العمودية على ضعف العلاقات الشخصية داخل التنظيم الاجتماعي، لأن التنظيم البيروقراطي المركزي في حد ذاته هو جملة من العلاقات تنشأ بين الأدوار والوظائف، فالعامل ذاته داخل التنظيم يتفاعل مع الآخرين بوصفه فاعلا في وضع اجتماعي يتضمن حقوقا وواجبات، وهذا يعني زيادة استيعاب فريق التنظيم لقوانينه ومعاييره، ذلك أن هذه القوانين تضمن تحقيق أهداف معينة، وتضفي قيمة إيجابية مستقلة عن أهداف التنظيم "إستقلالية العاملين بأمورهم الشخصية مثلا" ، وقدم ميرتون مفهومه عن "استبدال الأهداف" ، ثم ميّز بين منبه محدد يترتب عنه ظهور نشاط معين يهدف الوصول إلى نتيجة مرغوب فيها، وإذا تكرر هذا

[1] مصطفى الفوال "معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر"، دار الفكر العربي، طبعة 1972، ص 161-166
[2] وفي مقاله الشهير " البناء البيروقراطي والشخصية " 1491
[3] مصطفى الفوال "معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر"، دار الفكر العربي طبعة 1972، ص111-120

الموقف يحدث اختيار بديل مقبول ينتج عنه تحول تدريجي في الاختيار، ليصبح مسألة آلية بالتنظيم الاجتماعي، وبين أن هذه النتائج تسهم في إمكان توقع سلوكيات فريق التنظيم "الفريق وتفاعلاته وتعاملاته البينية"، واذا تحقق ذلك أصبح هذا السلوك ثابتا غير متجدد، ولم يكتفي ميرتون ببيان طبيعة السلوك في التنظيم الاجتماعي، بل أضاف المتطلبات الوظيفية التي يفرضها ثبات السلوك، بمعنى أن الجمود هنا يقابل الحاجة الأساسية للنظام وهي المساندة، ويزيد من القدرة على الدفاع عن أفعال الفرد وتصرفاته ومن صعوبة التعامل مع عملاء التنظيم وعملائه والعاملين به، مما يؤدي إلى عدم تحقيق مبتغاه، وبهذا لأعطى ميرتون صورة مغايرة للتنظيم الاجتماعي تختلف عن التي قدمها فيبر، فإذا كانت المراقبة التي تمارسها القواعد ينتج عنها ثبات السلوك التنظيمي وجموديته، ومن ثمة القدرة على التنبؤ به "فيبر"، فإن ميرتون كشف أن الثبات يشير الى الجمود وعدم الليونة، وما يترتب عنه من تحول الوسائل الى غايات في ذاتها كما أن التزام العامل بالقواعد والنظم بالتنظيم الاجتماعي واستدماجها والتوحد معها، يجعله في وضع يتعامل معها كأهداف في حد ذاتها، وليست أساليب يراد منها تحقيق الأهداف، وتصبح الأمور الإدارية – الرسمية للوظيفة البيروقراطية أكثر أهمية من قضايا أساسية كتقديم أفضل خدمة للعميل "الإدارة العلمية"، ومن ثمة فإن التقيد بالإجراءات الإدارية، يجعل النظام وفعاليته في مهب الريح، ويصبح العامل بالتنظيم الاجتماعي مدافعا عن نفسه بالتنفيذ الحرفي للنظم والقوانين الرسمية الجامدة والالتزام الحرفي بها، بالإضافة إلى أنه أبرز العناصر غير الرشيدة للسلوك التنظيمي كالضبط الدقيق الذي تمارسه القوانين واللوائح، قد تكون لها نتائج وظيفية مثل: القدرة على التوقع، وفي الوقت نفسه تتضمن نتائج غير وظيفية مثل: الجمود والثبات في ظل مدى تحقيق التنظيم للأهداف المبرمجة، ولكن ميرتون هنا لم ينفِ تماما صدق النموذج المثالي الذي قدمه فيبر، لكنه بين لنا جانبا آخر هو النتائج التي تتخذ اتجاها عكسيا لأهداف الفعل ومرتكزاته الأساسية.

قدم ميرتون نظاما تصوريا للتنظيمات الاجتماعية أوضح فيه أن النظام الذي يتطلبه السلوك المقنن في التنظيم الاجتماعي يشجع على استبدال الأهداف، وأن البيروقراطيين يكشفون عن مسارات مشابهة للممارسات الطقوسية الجامدة والآلية التي تحول دون التصدي للمشكلات والتأقلم معها واحتوائها، مما يخلق شرخا بين فريق التنظيم والعملاء، كما لوحظ أيضا جمود السلوك وصعوبة التكيف أثناء الصراع بين العاملين بالتنظيم، ويوضح الإطار النظري أن جمود السلوك في التنظيم، وصعوبة التكيف مع مهام

الوظيفة، والصراع الذي، قد ينشأ بين أعضاء التنظيم، هي قضايا تفرض بطبيعتها درجة معينة من المراقبة الضبطية والتوازن التكاملي بالمنظمة، كما توصل ميرتون إلى أن النتائج الفعلية للسلوك تختلف عن النتائج المنشودة، لنفرض ثمة سلوك ضار في تنظيم اجتماعي معين وغير مفيد، قد يكون ذي دور حيوي في تنظيم اجتماعي آخر، والسلوك النافع والجيد في تنظيم اجتماعي معين قد يسبب مشكلا وظيفيا وضررا لتنظيم اجتماعي آخر فلكل تنظيم مقوماته وخصوصياته التنظيمية والعوامل والمؤثرات الخاصة به، "فمن الصفات الرئيسية للتنظيمات الاجتماعية الكبيرة أنها رسمية، وتختلف عن الجماعات الصغيرة ذات العلاقات الحميمية أو القريبة"[1].

إن التنظيمات الاجتماعية معقدة في دراستها ومعالجة للإشكالات التي تروج داخلها وخارجها، لما يسودها من تفاعلات أفقية وعمودية رسمية وأخرى غير رسمية معلنة وأحيانا غير معلنة.

[1] الدكتور معن خليل عمر "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر "، دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة الاولى 1982، ص: 288

القيم التربوية الإسلامية مصدر الإشعاع والتألق المعرفي

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي والدراسات

من المؤكد أن تحقيق الأهداف التربوية في المجتمعات للوصول إلى الإنسان الأخلاقي الذي يحقق الغاية السامية للبناء والنهضة، فلا بد لأجل ذلك أن ترتكز تلك الأهداف التربوية على نسق متين من القيم يتوخى فيها الشمول والتكامل، حيث تتكامل فيه النواحي العقدية، مع النواحي المنهجية، وهذه مع النواحي الأخلاقية كفيل بإعداد الإنسان الأخلاقي على وعي وبصيرة، وفق الينابيع الدينية الصافية، ولا شك أن طبيعة البناء الثقافي، والنسق القيمي هي التي تحدد استجابة الإنسان لهذه المنظومة، فإن كانت تركز على أبعاد بعينها من الكيان البشري، فإن النقص لا محالة لاحق بتلك النفس، وإن كان الإطار الثقافي متكاملاً وغنيًا بالقيم التربوية التي تمس الكيان الإنساني بأكمله سوف ينعكس ذلك على الإنسان كمالاً وتوازنًا يدفعه للقيام بوظيفته الحضارية.

إنه من المؤكد أن الثقافة الإسلامية الصحيحة هي الأجدر والأكمل والأمثل القادرة على الإشباع لكل حاجات وأشواق الإنسان؛ لأنها صادرة عن خالق الإنسان الذي يعلم من خلق، وأن العطاء الذي قدمته الحضارة الإسلامية للإنسانية خير دليل على ذلك، فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد جبل الإنسان بفطرة تؤهله للتشكل وفق الأهداف الخيرة، وقابلية السير في خطها المستقيم، فإن القيم التربوية الإسلامية تكون على أساس المفاهيم والمعاني التي يولد الإنسان بموجبها ولادة ربانية، ويعيش في ظلال طاعة الله، وحمل النفس على تنفيذ مراده في هذا الكون وحقق الغاية السامية.

ومن المؤكد حتما أن الهدف الذي تسعي إليه القيم التربوية الإسلامية هو إحداث وإنشاء هيئة راسخة في نفس الإنسان، بحيث تتجه به نحو العمل الصالح، الذي يشمل كل مكارم الأخلاق، وربما يظهر في بعض الأحيان أن بعض النظم التربوية تضم قيمًا شبيهة بقيم الإسلام، إلا أنها تفتقد الشمول والتكامل والثبات، والقابلية للتطبيق على أرض الواقع ويغلب عليها الجانب النظري لأنها من صنع الإنسان، ولا

أجد أجمل بلاغة في نقل المعنى الشمولي للمراد من قول الإمام الشاطبي بأن كليات الشريعة من العدل، والرفق، وسلامة النفوس والأعراض والأموال، وحفظ الدين، والعقل، فإنها لا تتغير، إذ هي الأصول التي بني عليها الدين، وبنيت عليها مصالح الدنيا، ومن ثمة فإنها باقية ما بقي الناس على هذه الأرض، وعليه فحفظ تلك المقاصد لا يتم إلا من خلال تشبع الأفراد بمنظومة من القيم يتصف بالكمال، ويتجلى ذلك بأبهى وأتم صوره في النظام القيمي الإسلامي الذي هو قوام النظام التربوي في الإسلام، وهذا النظام القيمي هو الذي يتشكل منه النظام الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطًا كبيرًا بطبيعة التصور الاعتقادي.

ومن المؤكد علميا أن دراسة فاحصة معمقة إلى الإنسان في ظل عصر النبوة، والعصور الزاهية التي عرفتها الحضارة الإسلامية، وجدنا أن الجيل القرآني الذي تربى في رحاب مدرسة النبوة قد أعطي البرهان الكامل على الثبات أمام مطامع الدنيا، فكانوا قمم في العطاء والتضحية، وفي الإخلاص، ونكران الذات، والتعاون، وغيرها من المثل العليا وهذا التجسيد للقيم ظل مستمرًا عبر عصور التاريخ الإسلامي على تفاوت فيما بينها في الإشعاع والتألق، وذلك بمقدار ما كانت تتفاوت في الاقتراب من النبع الصافي لمدرسة النبوة والاغتراف من خيراته وكنوزه.

ومن المؤكد قطعا أن من أعظم ثمار القيم التربوية الإسلامية في البناء الشخصي للإنسان أنها تترك أثرها الواضح في عقل الإنسان المسلم، لأن القرآن الكريم ومعطياته في مجال العقيدة، والتشريع والسلوك تمثل نسقًا من المعطيات المعرفية كفيلة بأن تهز عقل الإنسان، وتنمي طاقاته حتى يولد لديه التشوق المعرفي لكل ما يحيط به من مظاهر الكون، وتحديد دوره ووظيفته في هذا الكون، فالإنسان في العقيدة الإسلامي طاقة حيوية مؤثرة، وهذا ما يفسر لنا ذلك الانطلاق الهائل الذي حققه المسلم في كل ميدان من ميادين الحياة العلمية، وهكذا يتضح لنا أثر البناء الذي تتركه القيم التربوية الإسلامية في الشخصية، بحيث تصوغها صياغة متينة، وتمس كل موطن من مواطنها، حتى ينخرط الإنسان بكل كيانه وطاقاته في تحقيق النهضة البشرية، وخلاصة القول أن القيم التربوية المرتبطة بالدين هي التي تؤدي إلى تحقيق غاية الإنسان وإسعاده في هذه الحياة، وخلاف ذلك، فإنها لا تحقق الغاية المنشودة، بل تؤدي إلى انهيار متسارع في المنظومة المجتمعية والحضارية.

The Social Entrepreneur through an Islamic Perspective

Hind EL OUAZZANI & Khalid ROUGGANI

LEG, Sultan My Slimane University, Morocco

Entrepreneurship means creating value and stimulating economic development by new ways. The interest in social entrepreneurship on a global scale has been impacted by many experiences for the poor such as micro-loan (Grameen Bank) initiated by Muhammad Yunus in India.

Social entrepreneurship is an economic field able to improve the economic situation of countries by reducing poverty. Social creators are people who have solutions to current social problems, but they are not just solutions. They are new ideas that remove the problem from its roots, by changing existing systems.

Islam includes not only religious instructions, but also lifelong recommendations. Al-Qur'an and al-Hadith outlined complete guidelines for the best human being. According to the Islamic point of view, it is important for Muslims to work as an entrepreneur in order to obtain a legal income. The recent emergence of the concept of social entrepreneur does not mean that it is a monopoly on non-Muslims. In addition, we must not argue that the concept is one of the achievements of the West for two main reasons. The first is that Islam urged to take the experiences of others and benefit from them, and secondly, if we look at the Islamic civilization, we find that she had known a broad pioneering movement, before the concept was derived and developed in academic studies.

The first part of this article aims to define the concept of "social entrepreneurship", and how the social entrepreneur is different from a conventional entrepreneur. The second part presents the vision of Islam towards entrepreneurship, especially the social one. We also present the most important instruments of social entrepreneurship that Islamic civilization has used for centuries.

I. Entrepreneurship vs social entrepreneurship

In the field of entrepreneurship, the concept of social entrepreneurship is the most misunderstood. The definition of the social entrepreneurship is not unique. There are several definitions about this concept.

A. What does the entrepreneurship mean?

Being an entrepreneur is generally associated with starting a business. However, it is a limited view of a term that makes a lot of sense. The term "entrepreneur" appeared in the French economy in the 17th and 18th centuries. In the 19th century, it was Jean Baptiste Say who had given more meaning to this term. According to this French economist, the entrepreneur shifts economic resources out of an area of lower and into an area of higher productivity.

In the 20th century, Joseph Schumpeter described entrepreneurs as innovators who drive the “creative-destructive” process of capitalism by reforming or revolutionizing the pattern of production. This can be possible in several ways, such as the exploitation of an invention, the production of an old product in a new way, the opening of a new source of supply or a new outlet, etc. In other words, by creating new ways of doing things or by serving new markets, entrepreneurs can advance the economy.

Many contemporary writers remain faithful to the Say-Schumpeter tradition. For example, Peter Drucker amplifies the definition of Say to focus on opportunities (technological, preferences, social norms, etc.) and does not require bringing about change. Current definitions of entrepreneurship focus on the notion of "opportunity", suggest moving resources to higher yielding areas and looking for opportunities rather than the problems created by change (Donenfeld, 1998).

B. Definition of the social entrepreneurship and its characteristics

The idea of social entrepreneurship has emerged as a powerful tool to address the global gap between human needs and the resources needed to meet these needs. Social entrepreneur is the genus of entrepreneurs who has a mind-set and a kind of behavior that can be manifest anywhere. With a social mission he faces some high challenges in order

to perceive and assess opportunities. There are many definitions that were formulated by researchers. But they all revolve around finding innovative solutions to the problems of society.

1. Definition of social entrepreneurship

There are many definitions for social entrepreneur, because social entrepreneurship is a multidimensional construct. Firstly, social entrepreneurs are driven by creating social value compared to other entrepreneurs. Secondly, faced with complexity, they have a balanced judgment and a coherent purpose. Thirdly, social entrepreneurs explore opportunities for better social value for their customers. Finally, social entrepreneurs are often innovative and take risk in their decisions (Sullivan Mort, Weerawardena, & Carnegie, 2003).

A social entrepreneur can be also defined as *"one who uses his or her leadership and innovative capabilities to find an opportunity to create a new product, a service, or a new approach to address the most pressing social issue in the society"* (Okpara & Halkias., 2011). Therefore, the social entrepreneurship combines innovation to leadership, exploit opportunities, seek profitability and create value, in order to provide social benefits.

Social entrepreneurship activities are very essential to alleviate the social problem primarily in developing countries, given their economic situation (Abd Muin, Abdullah, & Bahari, 2015) .

The essence of creative development given, which seeks to bring about real change, is not hampered by the limits of available resources. It seeks practically to maximize scarce resources and ideas promising to contribute to meeting the real needs and comes to solve deep-rooted problems of society.

The concept of social entrepreneurship faces a major challenge. There are those who see "social entrepreneurship" as a kind of giving while charity opposed to "entrepreneurship" linked to achieving profit. Although the motivation for social entrepreneur is often an ethical impulse stemming from a sense of social responsibility, it may at times be motivated to achieve itself.

The entrepreneur brings so many social and ethical benefits and this means that the profit motive does not prevent other moral motives.

The mission of creating social value should not negate generate economic value at the same time. Economic profitability is essential for the sustainability of social entrepreneurial enterprises. The creation of social value is closely linked to economic results. They provide financial resources that the social entrepreneur can use to achieve his main mission (Dacin, Dacin, & Tracey, 2011).

2. Characteristics of social entrepreneurship

For a social entrepreneur, the central criterion is the mission-related impact and not wealth creation. In a competitive marketplace, the ability to attract resources (capital, labor, equipment, etc.) is a good indication that the venture has a productive use of this resources (Donenfeld, 1998).

There are many features that characterize a social entrepreneur (Amine, 2019), the most important of which are :

Awareness and knowledge: The first steps should come from a person who is aware of the reality of his society, his problems, his resources and his potential.

Self-confidence: the creator must be self-confident and able to effect change, and should not question his capabilities, or diminish his importance and self-worth.

Creativity: The societal pioneer is a creative person able to take advantage of unused resources to meet needs.

Initiative: It is an energetic person of high interest, ready to sacrifice and give for the sake of his community, characterized by vitality and perseverance.

Positive: A social entrepreneur has a solution to every problem; he feels responsible for all particular issue.

Inspiration: A social entrepreneur has the ability to inspire others. He may succeed in persuading entire societies to take real change steps.

From successful experiences, we can make some recommendations to guarantee the success of a social entrepreneurship project:

- Identify the social problem and devote to solving it.

- Have a commercial spirit and seek profit as a means and not an end in itself.
- Recruit intelligent and creative collaborators.
- Use the transparency of the accounting statements and credibility to build the trust of donors.
- Develop intelligent partnerships with large organizations and companies.
- Use celebrities to attract attention and educate more people.
- Take advantage of all channels, such as internet sites and social networks.

For Amine (2019), six habits of the most effective social leaders that can contribute to the success of the social entrepreneurs, they are:

- The social leader seeks to develop innovative solutions and not be content with making noise about a social issue and collect signatures and donations for those interested in this issue. The best way is to answer this question: How could things be better.
- A successful social entrepreneur must know she difference between Outputs and Outcomes, and creates the social value not only providing greatest job opportunities. A social leader measures his success with qualitative returns and always asks himself: How can I make people richer, happier, and healthier?
- The social leader knows very well that solutions do not lead directly to change. A positive model must be followed and a long process and effort is needed to bring about community change.
- A successful social leader has his own habits not to be alone in implementing the idea and does not practice the method of exclusion but rather participates in its implementation those who benefit from his idea of implementing it as owners and not as beneficiaries.
- The social pioneer believes that real change needs long years, and then he develops long-term future plans and does not rush the results, but asks: What are the solutions that we need over ten or twenty years?

- Investors do not fund ideas before the results. Thus, the social leader knows very well that writing a professional project plan will not attract capital. Therefore, it is advisable to use the available resources to start the first steps. And when signs of success appear, they may ask to participate in financing his idea without asking it. Available resources include intellectual capital, in-kind capital, human capital, and community organizations.

So the six habits of the most effective social entrepreneurs are summarized to using models for change, developing participatory solutions that yield returns, and by making use of available resources, in the long term.

II. Islam and the social entrepreneurship

The Islamic economy is synonymous with the creation of values, merit, equity and work. The economic acts of Muslims are considered jointly as acts of stewardship (Al Istikhlaf) and development (Al Imar), which reflect the existence of Man on earth.

The economy of Islam rests on two pillars: lucrative and non-lucrative activities. These two types of activities are complementary and can evolve jointly to create a socioeconomic balance (Tahiri Jouti, 2019).

A. Entrepreneurship of Islamic approach

Islam encourages entrepreneurial activity. In the Sunnah; The prophet recommends: "Even when the day of judgment draws near, if someone has a plant in hand, if he can plant it he plant it (Gümüsay, 2015)".

Islam highlights the importance to engage in economic activities that advance the society as a whole, and reduces others activities that can harm society. Islam laws, namely Sharia , prohibits harmful activities such as those involving alcohol, gambling and taking unnecessary risks and speculation (Hassan & Hippler, 2014).

Ibn Khaldoun, like multidisciplinary Muslim scholars, and through his famous book "Al Moqaddima" had proven that human work is the source of the creation of values, and this long before Adam Smith (BOUILI, 2015)

Muslims view entrepreneurship as a religious duty able to generate halal (legal) income and meet their financial needs. In this way, they can

contribute to the falah (well-being) of the Ummah (nation) in this life and beyond. Islam considers that the profit is legitim and moral as long as it is free of interest (Riba) speculation and exploitation. Therefore, materialistic gain should have lawful and right use. Entrepreneurship in Islam has a religious perspective next to its economic dimension (Kayed & Hassan, 2010).

The source of Man's wealth is value-added work. What humans come to possess either through work or exchange is called Rizq. it means what God has given to each person as wealth and what he actually spends to meet his needs or which he has given to others as gifts.

According to Ibn Khaldoun, man can gain profit without making any effort, for example rain. Such profits do not exempt man from working. These things acquired thus constitute for man the "Ma'âch" (the substance) if their quantity does not exceed the satisfaction of the necessary. But they become a source of fortune and wealth when they exceed what is necessary.

What man achieves through effort and ability is called "Kasb". It requires effort and aims for gain which also requires effort and work to have any wealth. Otherwise no profit could be envisaged (Ibn Khalboun, 1406).

Entrepreneurship and business are treated as Ibadah (religious ritual) In Islam. In fact, this religion gives great importance to and business. In Holy Qur'an, Allah S.W.T. says: "by men whom neither traffic nor merchandise can divert from the remembrance of Allah, nor from regular prayer, nor from the practice of regular charity" (Qur'an, 24:37). Also in the Hadith, The Prophet S.A.W said that "nine out of 10 sources of income are coming from business activities. He also says : "an honest and sincere businessman will be placed with the prophets, siddiqin and al-syuhada". (Boulven et al., 2017).

poverty was eradicated from the Islamic community during the time of the Caliph Umar Ibn Abdul Aziz.Al-Waqf (or suspension), the type of charity was an important element in the construction of Islamic civilization. By Waqf, Muslims donate goods, money, buildings, land, wells,

trees and other possessions, just to thank Allah for his generosity and a reward in the afterlife (Faizal, Ridhwan, & Kalsom, 2013).

B. Social entrepreneur and recommendations of Islam

Social entrepreneur knows accurately his resources and interacts positively with his community's problems. Soon, he initiates a creative idea to solve one of these problems, and his available capabilities. This creative idea turns into a social movement that can be generalized and transferred to other societies. Although this concept was late, it existed in real human history. This means that the spirit of social initiative appeared before the intellectuals became interested in it Islamic approach of the social entrepreneurship. The Arab and Islamic civilization was no exception. Muslims and others lived in an atmosphere of freedom and creativity, in which they competed for leadership, which contributed to the emergence of pioneering individual and collective models at a time when the West was flirting in the shackles of slavery and ignorance (Amine, 2019).

The essence of social entrepreneurship lies in the initiative. If we contemplate in religions and civilizations, we will find that no religion is interested in awakening mind and stimulating the initiative, just as Islam did. Islam urges doing good deeds. Goodness includes all types of work that is good in favor of people or even animals. Good deeds in Islam are not limited to Muslims only, but rather concern everyone regardless of their beliefs, gender, or colors, (Amine, 2019).

Initiatives are not limited to persons, but are required by society and its institutions as a whole. All Quranic verses are directed in the plural form, and not in the singular, which indicates that initiative is not required by the individual as a personal behavior.

there is a prevailing opinion that Islamic rules are against business, and therefore behind the backwardness of entrepreneurship in the Muslim and Arab world. there are indeed some restrictions to avoid abuse and conflict, but Islamic entrepreneurship has many positive characteristics. Islamic banks, for example, are likely to improve "Islamic entrepreneurship"(Oukil, 2013).

C. Instruments of Islamic entrepreneurship

The most important tools consistent with the principles of Sharia (Islamic law) are Waqf and Zakat, which have played a major role in the problems of society as an expression of the spirit of social solidarity and responsibility in Islam.

1. Waqf

Waqf can be interpreted as "diverting resources from consumption and investing them in productive assets that provide either usufructs or revenues for future consumption by individuals or groups of individuals" (Alam, Shahriar, Said, & Monzur-E-Elahi, 2018).

An example of the leading institutions in Islam is the Waqf Foundation, In the history, Waqf has remained as the basis on which most of it. The hadiths of the Prophet (SWS) mentioned. Waqf by saying what means what the believer reaps from his good deeds after his death, a published knowledge, a good son, an Ibn al-Sabeel built or a charity that he removed from his wealth in his health and life ..

Waqf contributed to solving many problems of society at all levels, religious, social, economic, cultural, scientific and humanitarian. It has also achieved the effective participation of the private sector in development, by supporting governments to provide what society needs without overburdening the state. Creativity lies in the fact that Waqf is a mixture of donation and investment, as it first requires donation, but also investment and development in order to continue. Waqf had a prominent role in reducing unemployment through job opportunities provided by projects and guiding society towards positive savings. From here we can say that it is one of the innovative ways for the development of Islamic societies.

Waqf contributed to supporting the scientific research movement by establishing many centers and financing the costs of scientific research. It also contributed to revitalizing authorship and developing a spirit of social responsibility towards education. It was the caliphs, sultans, merchants, scholars, judges, women, and members of society who contributed to Waqf for several centuries of Islamic history.

2. Zakat

Zakat is the third pillar of Islam after prayer (Salat) and belief (belief that there is no other God but Allah and that Muhammad is the Messenger of Allah). It is a social system based on the tax paid by Muslims to the disadvantaged community. Zakat is an obligatory donation equal to 2.5% of the annual income eligible for Muslims and due once a year. Its objective is the eradication of poverty by the redistribution of wealth, to achieve a minimum quality of life for the poor so that their needs and requests are met. However, this does not mean that Islam discourages people from working and earning a living. On the contrary, Islam does not allow people to ask Zakat if they have the capacity to earn money.

Zakat was primarily designed to disappoint people from hoarding and push them to invest their savings. When Zakat is distributed to eligible people, it increases the demand for final goods and services. Consequently, it creates jobs and will ultimately lead to economic growth (Almarri & Meewella, 2015).

Zakat is usually considered to be able to make a quick change on society by reducing poverty and minimizing the wealth gap in the communities. Its modern role is a potential tool of social entrepreneurship in Islamic countries. its original purpose has evolved from charity to a modern entrepreneurial investment tool.

III.Conclusion

Social entrepreneurship aims to solve social problems using innovative approaches.

Islam gives great attention to entrepreneurship and encourages business. Through Qur'an we can easily see the importance of working and sharing with other.

Religion is an important element in developing trade relations in an increasingly dynamic international business environment. The main objective of this article was to see the vision of Islam as a religion towards entrepreneurship. The context of Islamic business is an important driver of social entrepreneurship which is largely close to the Islamic vision of

being part of the ethical economy. Historically, the social entrepreneurship of Islam had played a huge role in Islamic nations and in many parts of the world for many centuries.

One of the important objectives of Maqasid Sharia law is to ensure the well-being of the Islamic community. Historically, the waqf had played a huge role in the Islamic economic system, providing social services in the areas of health care, education, social protection and other programs. However, in recent history, there are only a few successful experiments using the properties of waqf to achieve its substantive goals.

The concept of waqf, involves many applications for developing the non-profit or for-profit non-governmental sector. It contribute to enhance the quantity of welfare services in order to improve the socio-economic welfare of society.

Actually Zakat could become one of the main financial resources to support a non-profit organization.

IV.Bibliography

Abd Muin, M. A., Abdullah, S., & Bahari, A. (2015). A Conformity Tool for Islamic Social Entrepreneurship: Towards Muslim Social Entrepreneur. Journal of Human Development and Communication, 4, 21–35.

Alam, M. M., Shahriar, S. M., Said, J., & Monzur-E-Elahi, M. (2018). Waqf as a tool for rendering social welfare services in the social entrepreneurship context. *Global Journal Al-Thaqafah*, (January), 87–98.

Almarri, J., & Meewella, J. (2015). Social entrepreneurship and Islamic philanthropy. International Journal of Business and Globalisation, 15(3), 405–424.

Amine, A. K. (2019). 2) تجارب في الريادة الاجتماعيةnd ed.; K. Publication, ed.).

BOUILI, S. (2015). La pensée économique chez Ibn Khaldoun et Al Maqrizi. Université Hadj Lakhdar, Algérie.

Boulven, M. A., Abdullah, S., Bahari, A., Ramli, A. J., Hussin, N. S., Jamaluddin, J., & Ahmad, Z. (2017). Model of Islamic Social Entrepreneurship: A Study on Successful Muslim Social Entrepreneur in Malaysia. In MATEC Web of Conferences (Vol. 150).

Dacin, T., Dacin, P. A., & Tracey, P. (2011). Social Entrepreneurship: A Critique and Future Directions. Organization Science Publication, 22(December 2016), 240–252.

Donenfeld, M. J. (1998). The Meaning of Social entrepreneurship. 13(9). https://doi.org/10.2307/2261721

Faizal, P. R. M., Ridhwan, A. A. M., & Kalsom, A. W. (2013). The Entrepreneurs Characteristic from al-Quran and al-Hadis. International Journal of Trade, Economics and Finance, 4(4), 191–196.

Gümüsay, A. A. (2015). Entrepreneurship from an Islamic Perspective. Journal of Business Ethics, 130(1), 199–208.

Hassan, M. K., & Hippler, W. J. (2014). Entrepreneurship and Islam: An overview. Econ

Journal Watch, 11(2), 170–178.
Ibn Khalboun, I. A. (1406). Al MOKADIMA:" diwan al mobtadae wa lkhabarfi tarikh al arab wa al barber,wa man assarahom min dawi chaeni al akbar".
Kayed, R. N., & Hassan, M. K. (2010). Islamic entrepreneurship: A case study of Saudi Arabia. Journal of Developmental Entrepreneurship, 15(4), 379–413.
Okpara, O. J., & Halkias., D. (2011). Social Entrepreneurship : An Overview of Its Theoritical Evolution and Proposed Research Model. International Journal Social Social Entrepreneurship, 1(1).
Oukil, S. (2013). Entrepreneurshipand entrepreneurs in an Islamic context. Journal of Islamic and Human Advanced Research, 3(3), 159–178.
Ramadani, V., & Ratten, V. (2015). The context of Islamic entrepreneurship and business : Concept , principles and perspectives. International Journal of Business and Globalisation, 15(January), 244–261.
Sullivan Mort, G., Weerawardena, J., & Carnegie, K. (2003). Social entrepreneurship: towards conceptualisation. International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing, 8(1), 76–88.
Tahiri Jouti, A. (2019). An integrated approach for building sustainable Islamic social finance ecosystems. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, *11*(2), 246–266.

وثيقة التأمين على الديون بديلاً للكفالات الشخصية

لم لا تمنح المصارف السورية تسهيلات ائتمانية مقابل وثيقة التأمين؟

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

يواجه السوريون موجات من ارتفاعات الأسعار المتكررة، مما يدفعهم إلى ترشيد نفقاتهم أو اللجوء إلى الاقتراض من البنوك، كما تسعى المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتأمين التمويل اللازم لإقلاعها من قبل المصارف، وقبل تفكير العملاء في الحصول على تسهيلات مصرفية يبحثون عن ضمانات عينة أو كفالات شخصية مقبولة، وفي غياب هذه الضمانات، ألا يمكن لوثيقة التأمين على الديون أن تكون بديلاً عن الكفالات الشخصية؟

يوجد ثلاثة أنواع لطلبات التمويل، أولها يدرسها المصرف الممول ويوافق عليها ولكنه يرفض منحها دون ضمانات، والنوع الثاني يتمثل بتمويل ضماناته غير مقبولة لدى المصارف مثل بيت على الشيوع أو آلات غير قابلة للرهن أما النوع الثالث فهي طلبات التمويل التي لديها ضمانات مقبولة ولكنها غير كافية، لذلك وجود وثيقة تأمين تصدرها شركات التأمين السورية توفر التغطية الكاملة ضد مخاطر التعثر وعدم السداد في ظل غياب الضمانات الكافية والمقبولة؛ فهذا يوفر الاطمئنان للبنوك ومؤسسات التمويل في الحصول على التعويضات فور تحقق الخطر المؤمن ضده وفقًا لشروط الوثيقة، وتشجع البنوك على التوسع في منح التسهيلات المصرفية وإتاحة الفرصة أمام شريحة واسعة من العملاء في الحصول على الائتمان لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

ولأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره الدقيق، سنقوم بتعريف التأمين والدين ثم ذكر أسباب غياب وثيقة التأمين على الديون في السوق السورية.

حقيقة التأمين والديون:

التأمين: عرفه أحد الباحثين بأنه التزام طرف لآخر بتعويض نقدي يدفعه له، عند تحقق حادث احتمالي مبيَّن في العقد، مقابل ما يدفعه له هذا الطرف الآخر من مبلغ نقدي في قسط أو نحوه.

الدين: ويطلق على كل ما يجب في ذمة الانسان بأي سبب من الأسباب، ومنها العقد أو الالتزام أو القرض.

هل تقبل المصارف الإسلامية وثائق التأمين على الديون؟

صدرت العديد من القرارات من المجامع والهيئات الفقهية، كما أجمع جماهير العلماء على أن التأمين التجاري محرم بكافة أشكاله، ومنها أن تقوم المؤسسات المالية أو المصارف بالتأمين التجاري على ديون العملاء التي تم منحهم تسهيلات ائتمانية من أجل تفادي خطر تعثر العملاء في المستقبل، أما إذا كان التأمين تكافليًا فلا بأس به، ما دام قائمًا على أساس التبرع، وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " يجوز التأمين الإسلامي على الديون ولا يجوز التأمين غير الإسلامي عليها"[1]، وذلك أن التأمين التكافلي على الديون يكيف على أساس الكفالة، لأن الشركة المؤمنة تضم ذمتها إلى ذمة المدين في دفع الكفالة من جهة، ويحق للمكفول له (المصرف) مطالبة الكفيل (شركة التأمين) والمكفول عنه (المتعامل) معًا أو منفردين.

إلا أن اشتراط المصرف التأمين عن طريق المصرف نفسه أو فرع من فروعه، فهذا اشتراط عقد في عقد وهو غير جائز، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة، إما إن كان التأمين عن طريق شركة مستقلة لا تتبع البنك، فهذا بمثابة اشتراط ضامن أو كفيل وهو جائز، مع مراعاة أن يكون التأمين تكافليًا، أما إن كان تجاريًا أو تقليديًا فلا يمكن للمصرف الإسلامي قبوله.

غياب وثائق التأمين على الديون عند التعثر في السوق السورية:

تصدر معظم شركات التأمين وثيقة التأمين على الحياة والتي تتضمن سداد مديونية المتعامل في حال وفاته أو إصابته بعجز كلي مستديم يفقده القدرة على العمل خلال مدة التأمين وذلك وفق شروط تشترطها شركة التأمين، وقد أجبرت العديد من المصارف العربية عملائها بتقديم وثيقة التأمين على الحياة عند منح التمويل لضمان حقوق البنك بعد وفاة المتعامل.

إلا أن هذا النوع من الوثائق لا يغطي مخاطر عدم السداد لقيمة التمويلات الممنوحة للعملاء نتيجة التعثر المالي أو الإفلاس أو بسبب الأحوال الاقتصادية والسياسية الخارجة عن إرادة كل من المقرض والمقترض.

وهناك تساؤل دائمًا لماذا شركات التأمين السورية تغطي مخاطر عدم السداد في حال الوفاة أو العجز ولا تغطيها في حال التعثر؟

[1] المعايير الشرعية ص 136

شروط وآلية التعويض بموجب وثيقة التأمين:

- تغطي وثيقة التأمين مخاطر عدم سداد مستحقات الدين لأية أسباب كانت.
- يحق لشركة التأمين تحديد حد أقصى للمبلغ المضمون للعميل الواحد، وعلى المصرف مراعاة الحد الأقصى لهذا المبلغ عند منح الائتمان.
- تصدر الوثيقة لصالح الجهة الممولة (المصرف) بصفتها المؤمن لها والمستفيدة من الوثيقة ويعتبر المتعامل هو المؤمن عليه.
- يقوم المصرف ببيان دوري بحالات التأخر أو التوقف عن السداد لأقساط الديون وذلك خلال مدة متفق عليها من تاريخ توقف المتعامل عن السداد وذلك حتى لا يسقط حق المصرف في المطالبة بالتعويض.
- تلتزم المصارف بتقديم المستندات والوثائق اللازمة والتي تثبت تعثر المتعامل إلى شركة التأمين مثل: صورة عن صحيفة دعوى المطالبة بكامل المديونية المستحقة – كشف حساب المتعامل موضحاً به المبالغ المسددة والمبالغ المستحقة – صورة من وثيقة التأمين.
- تلتزم شركة التأمين بسداد مستحقات المتعامل إما دفعة واحدة أو عند الاستحقاق ولا يحق لها الاحتجاج بعدم موافقة المتعامل على هذا الاجراء، ويقوم المصرف بالتوقيع على إيصال مخالصة بقيمة التعويض المسدد له.
- يلتزم المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية المتاح له اتخاذها ضد المتعامل كما لو كان غير مؤمن على ديونه.

الخلاصة:

تعتبر وثائق التأمين على الديون بديلاً عن الكفالات الشخصية، وبذلك تصبح شركة التأمين كفيلاً للمتعامل، وبدلاً من لجوء المصارف إلى القضاء للحصول على المستحقات من العملاء المتعثرين والذي يستغرق وقتًا طويلاً ويزيد من حجم الديون المعدومة، يحق للمصرف مطالبة شركة التأمين بكامل المستحقات في حال عدم التزام المتعامل بالسداد، ويمكن لشركة التأمين التحصيل من المتعاملين المتعثرين بعد حصولها على تفويض من المصرف.

ويساعد هذا النوع من الوثائق في التوسع في الإقراض والتمويل لأنها تقوم بنقل عبء تكلفة تعثر المتعامل من البنك إلى شركة التأمين.

المراجع:

- التأمين على الديون – دراسة فقهية اقتصادية – د. علي محيي الدين القره داغي – الدوحة، ١٤٢٦ هـ.
- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٧.
- الهزاع، اياس إبراهيم محمد، أحكام التسهيلات الائتمانية في الفقه الإسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٩.

مؤشر أداء المحفظة التمويلية

أوهاج بادانين عمر

ماجستير محاسبة وتمويل

يدرس المؤشر الانحرافات بين المحفظة أول المدة وجملة التمويل المنفذ خلال العام والانحراف المعياري للتمويلات الشهرية المدفوعة للعملاء بحيث يعكس الأداء المميز لعمليات السداد وتقديم التمويل للعملاء نصل لذلك من خلال نتيجة تساوي (الفرق بين المحفظة والتمويل المنفذ ÷ ١٢) مع الانحراف المعياري للتمويلات الشهرية المدفوعة للعملاء.

خطوات الوصول للمؤشر:

أولا: إيجاد الانحراف المعياري للتمويلات الشهرية المنفذه خلال العام.

ثانيا: إيجاد الفرق للشهر الواحد بين المحفظة أول المدة والتمويلات المنفذه خلال العام وذلك بالقانون:

الفرق للشهر الواحد = (المحفظة أول المدة – جملة التمويلات المنفذه خلال العام) ÷ ١٢

ولتطبيق مدى صحة المؤشر سندرس المركز المالي لمؤسسة البحر التمويل الأصغر لثلاث سنوات، هي (٢٠١٧ – ٢٠١٩ – ٢٠٢٠)، مع العلم بأن عمر التمويل الممنوح للعملاء، هو عامان بمعدل عائد سنوي ١٥٪ طيلة سنوات الدراسة.

أولا: ميزانية عام ٢٠١٧:

المحفظة أول المدة = ٢٤١٣٠٣٤٣.٦

المحفظة آخر المدة = ٢٥٧٠٨٥٥٠.٦٩

الانحراف المعياري للتمويلات الشهرية = ٥٣١٨٧٩

الفرق للشهر الواحد = (المحفظة أول المدة – جملة التمويلات المنفذه خلال العام) ÷ ١٢

الفرق للشهر الواحد = (٢٤١٣٠٣٤٣.٦– ١٩٢٧١٥٦٢) ÷ ١٢ = ٤٠٤٨٩٨.٤٧

أرباح العام المحصلة = ٥٥٣٦٦١١

أرباح العام المتوقعة = ٤٦١٠١٣١

الكفاءة = أرباح العام المحصلة ÷ أرباح العام المتوقعة

٥٥٣٦٦١١ ÷ ٤٦١٠١٣١ = ١٢٠.٠٠٩٪

تفسير النتيجة: واضح أن الانحراف بين المحفظة أول المدة والتمويل المنفذ في ٢٠١٧ أقل من الانحراف المعياري للتمويل المنفذ مما يقلل التمويل المتعثر من حجم التمويل المنفذ خلال العام ويعكس كبر مبالغ السداد في الأشهر الأولى للعام ويزيد حجم التدفقات النقدية الداخلة، التي تساعد في منح التمويل لعملاء جدد، وبالتالي فمعيار الكفاءة لهذه الحالة هو ١٢٠.٠٠٩٪

		حساب الأرباح المتوقعة ٢٠١٧	
عائد السنة السابقة لأن عمر التمويل عامان	عدد الشهور	النسبة الشعرية	الأرباح المتوقعة
١٩٢٧١٥٦٢	١	٠.١٥	٢٨٩.٧٣٤.٣
التمويل الشهري	١٢	٠.٠١٢٥	٢٦٩١٨٢.٥
التمويل الشهري	١١	٠.٠١٢٥	٢١٦٢٩١.٤٨٧٥
التمويل الشهري	١٠	٠.٠١٢٥	٣٣٩٤٠٩.٧٥
التمويل الشهري	٩	٠.٠١٢٥	٢١٧٧٩٣.١٣٧٥
التمويل الشهري	٨	٠.٠١٢٥	٢٣٩٩٦٦
التمويل الشهري	٧	٠.٠١٢٥	١٢٩٨٥٥.٢٥
التمويل الشهري	٦	٠.٠١٢٥	٩٥٣٤٠.٣
التمويل الشهري	٥	٠.٠١٢٥	٥٥٧٥٥.٧٥
التمويل الشهري	٤	٠.٠١٢٥	٥٤٨٩٠.٥
التمويل الشهري	٣	٠.٠١٢٥	٤٥٨٩٦.٨١٢٥
التمويل الشهري	٢	٠.٠١٢٥	٣٧٩٢٩.٨٢٥
التمويل الشهري	١	٠.٠١٢٥	١٧٠٨٥.٤
			٤٦١.٠١٣١.٠١٣

٢٠١٧			
المحفظة أول المدة	٢٤١٣٠٣٤٣.٦	الفرق	٤٨٥٨٧٨١.٦
مجمل أموال دفعت تمويل خلال العام	١٩٢٧١٥٦٢	الفرق ÷ ١٢	٤٠٤٨٩٨.٤٧
التمويل المدفوع شهريا	المتوسط	مربع الفرق	الانحراف
١٧٩٤٥٥٠	١٦٠٥٩٦٣.٥	٣٥٥٦٤٨٦٧٩٨٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٥٧٣٠٢٩	١٦٠٥٩٦٣.٥	١٠٨٤٦٨١٢٩٠.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
٢٧١٥٢٧٨	١٦٠٥٩٦٣.٥	١٢٣٠٥٧٨٦٥٩٩١٠.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٩٣٥٩٣٩	١٦٠٥٩٦٣.٥	١٠٨٨٨٣٨٣٠٦٠٠.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
٢٣٩٩٦٦٠	١٦٠٥٩٦٣.٥	٦٢٩٩٥٤١٣٤١١٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٤٨٤٠٦٠	١٦٠٥٩٦٣.٥	١٤٨٦٠٤٦٣٣١٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢

١٢٧١٢٠٤	١٦٠٥٩٦٣.٥	١١٢٠٦٣٩٢٢٨٤٠.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
٨٩٢٠٩٢	١٦٠٥٩٦٣.٥	٥٠٩٦١٢٥١٨٥١٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٠٩٧٨١٠	١٦٠٥٩٦٣.٥	٢٥٨٢١٩٩٧٩٥٦٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٢٢٣٩١٥	١٦٠٥٩٦٣.٥	١٤٥٩٦١٠٥٦٣٥٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٥١٧١٩٣	١٦٠٥٩٦٣.٥	٧٨٨٠٢٠١٦٧٠.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٣٦٦٨٣٢	١٦٠٥٩٦٣.٥	٥٧١٨٣٨٧٤٢٩٢.٢٥	٥٣١٨٧٩.٠٢
١٩٢٧١٥٦٢		٣١١١٨٤٨١٩٠٤٣٧.٠٠	٦٣٨٢٥٤٨.٢

ثانيا: ميزانية عام ٢٠١٩:

المحفظة أول المدة = ٢٨٣٢٧١٦٦.٩٦

المحفظة آخر المدة = ٢٨٤١٢٨٥٩.١٤

الانحراف المعياري للتمويلات الشهرية = ٧٠٥٥٦٩

الفرق للشهر الواحد = (المحفظة أول المدة – جملة التمويلات المنفذه خلال العام) ÷ ١٢

الفرق للشهر الواحد = (٢٨٣٢٧١٦٦.٩٦ – ١٩٨٦٠٧٥٠) ÷ ١٢ = ٧٠٥٥٣٤.٧٥

أرباح العام المحصلة = ٥٧٦١٨٠٢

أرباح العام المتوقعة = ٤٧٦٧٤٨٠

الكفاءة = أرباح العام المحصلة ÷ أرباح العام المتوقعة

٥٧٦١٨٠٢ ÷ ٤٧٦٧٤٨٠ = ١٢٠.٨٥٦٪

تفسير النتيجة: واضح أن الانحراف بين المحفظة أول المدة والتمويل المنفذ في ٢٠١٩ تقريبا يساوي ٩٩.٩٩٪ من الانحراف المعياري للتمويل المنفذ وبذلك تتضاءل نسب التمويل المتعثر من حجم التمويل المنفذ خلال العام ويعكس أيضا انسجام مبالغ السداد في العام مع التمويل الممنوح للعملاء، وبالتالي فمعيار الكفاءة لهذه الحالة هو ١٢٠.٨٥٦٪.

		حساب الأرباح المتوقعة	
عائد السنة السابقة لان عمر التمويل عامان	عدد الشهور	النسبة الشعرية	الأرباح المتوقعة
١٩٨٦٠٧٥٠	١	٠.١٥	٢٩٧٩١١٢.٥
التمويل الشهري	١٢	٠.٠١٢٥	٢٥٥٠٠
التمويل الشهري	١١	٠.٠١٢٥	٤٢٤٨٣٠.٥٨٧٥
التمويل الشهري	١٠	٠.٠١٢٥	٢٤١٦٠٦.٢٥

التمويل الشهري	٩	٠٠٠١٢٥	٢٠٣٠٦٣.٩٦٢٥
التمويل الشهري	٨	٠٠٠١٢٥	١٠٣٧٠٥
التمويل الشهري	٧	٠٠٠١٢٥	٩٥٧٢٥
التمويل الشهري	٦	٠٠٠١٢٥	١١٧٧٦٠.٨٧٥
التمويل الشهري	٥	٠٠٠١٢٥	١١٧٤٢٤.٦٨٧٥
التمويل الشهري	٤	٠٠٠١٢٥	٨٧٨٢٤.٥
التمويل الشهري	٣	٠٠٠١٢٥	٦٧٣٧٤.٥٦٢٥
التمويل الشهري	٢	٠٠٠١٢٥	٥٥٢٩٣.٦٢٥
التمويل الشهري	١	٠٠٠١٢٥	٢٤٨٢٥٩.٣٧٥
			٤٧٦٧٤٨٠.٩٢٥

٢٠١٩			
المحفظة أول المدة	٢٨٣٢٧١٦٦.٩٦	الفرق	٨٤٦٦٤١٧
جملة أموال دفعت كتمويل خلال العام	١٩٨٦٠٧٥٠	الفرق ÷ ١٢	٧٠٥٥٣٤.٧٥
التمويل المدفوع شهريا	المتوسط	مربع الفرق	الانحراف
١٧٠٠٠٠	١٦٥٥٠٦٢.٥	٢٢٠٥٤١٠٦٢٨٩٠٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٥١٨٣٣٠	١٦٥٥٠٦٢.٥	١٨٦٩٥٧٧٦٥٥٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
٣٠٨٩٦٧٧	١٦٥٥٠٦٢.٥	٢٠٥٨١١٨٧٦٣٦١٠.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٩٣٢٨٥٠	١٦٥٥٠٦٢.٥	٧٧١٦٥٨٩٥١٥٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٨٠٥٠١٣	١٦٥٥٠٦٢.٥	٢٢٤٨٥١٥٢٤٥٠.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٠٣٧٠٥٠	١٦٥٥٠٦٢.٥	٣٨١٩٣٩٤٥٠١٥٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٠٩٤٠٠٠	١٦٥٥٠٦٢.٥	٣١٤٧٩١١٢٨٩٠٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٥٧٠١٤٥	١٦٥٥٠٦٢.٥	٧٢١٠٩٨١٨٠٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٨٧٨٧٩٥	١٦٥٥٠٦٢.٥	٥٠٠٥٦٢٣١٥٥٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٧٥٦٤٩٠	١٦٥٥٠٦٢.٥	١٠٢٨٧٥٣٧٧٥٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٧٩٦٦٥٥	١٦٥٥٠٦٢.٥	٢٠٠٤٨٤٣٦٠٥٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
٢٢١١٧٤٥	١٦٥٥٠٦٢.٥	٣٠٩٨٩٥٤٠٥٨٠٦.٢٥	٧٠٥٥٦٩
١٩٨٦٠٧٥٠		٥٤٧٦١٠٥٣٨٨٧٢٣.٠٠	٨٤٦٦٨٢٨

ثالثا: ميزانية عام ٢٠٢٠:

المحفظة أول المدة = ٢٨٤١٢٨٥٩.١٤

المحفظة آخر المدة = ٤٥١٨٩٩٥٥.٧٤

الانحراف المعياري للتمويلات الشهرية = ٢٠٤٢٩٩٣

الفرق للشهر الواحد = (المحفظة أول المدة – جملة التمويلات المنفذه خلال العام) ÷ ١٢

الفرق للشهر الواحد = (٢٨٤١٢٨٥٩.١٤ – ٣٣٨٠٦٧٨٠) ÷ ١٢ = – ٤٤٩٤٩٣.٤

أرباح العام المحصلة = ٦١٢٧٤٣٩

أرباح العام المتوقعة = ٦٥٩١٩١٢

الكفاءة = أرباح العام المحصلة ÷ أرباح العام المتوقعة

٦١٢٧٤٣٩ ÷ ٦٥٩١٩١٢ = ٩٢.٩٥٪

تفسير النتيجة: واضح أن التمويل المقدم في عام ٢٠٢٠ كبير بالنسبة للأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٩ بسبب الإضافة لرأس المال (٧٠٠٠٠٠٠ جنيه) لعدم تكافيء السداد مع التمويل الممنوحة للعملاء، ويعكس ضعف الأرباح ضعف الاسترداد للتمويلات الممنوحه للعملاء ٢٠٢٠ والنتيجة آثار إغلاق جائحة كورونا.

		حساب الأرباح المتوقعة	
عائد السنة السابقة لأن عمر التمويل عامان	عدد الشهور	النسبة الشعرية	الأرباح المتوقعة
٢٦٨٠٦٧٨٠	١	٠.١٥	٤٠٢١٠١٧
التمويل الشهري	١٢	٠.٠١٢٥	٢٣٦٠٢١.٨٥
التمويل الشهري	١١	٠.٠١٢٥	٢٨٨١٠٣.٧٥
التمويل الشهري	١٠	٠.٠١٢٥	٤٣٨٩١٣.٨٧٥
التمويل الشهري	٩	٠.٠١٢٥	٥٦٩٦٨٢
التمويل الشهري	٨	٠.٠١٢٥	١١٧٨٤٠
التمويل الشهري	٧	٠.٠١٢٥	٠
التمويل الشهري	٦	٠.٠١٢٥	٢٧٩١٥٠
التمويل الشهري	٥	٠.٠١٢٥	١٣٥٣٧٥
التمويل الشهري	٤	٠.٠١٢٥	٢٤٦١٤٢.٥
التمويل الشهري	٣	٠.٠١٢٥	٧٤٤٧٥
التمويل الشهري	٢	٠.٠١٢٥	١٨٠٦٩٣.٧٥
التمويل الشهري	١	٠.٠١٢٥	٤٤٩٨.١٢٥
			٦٥٩١٩١٢.٨٥

٢٠٢٠			
المحفظة أول المدة	٢٨٤١٢٨٥٩.١٤	الفرق	- ٥٣٩٣٩٢١
جملة الأموال التي سوف تدفع	٣٣٨٠٦٧٨٠	الفرق ÷ ١٢	- ٤٤٩٤٩٣.٤

التمويل المدفوع شهريا	المتوسط	مربع الفرق	الانحراف
١٥٧٣٤٧٩	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	١٤٨٥٣٥٦٢٤٢٥٠٣.٦٩	٢٠٤٢٩٩٣
٢٠٩٥٣٠٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٤٨٥٧١٢٧٠٧٢٥٢.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٣٥١١٣١١	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٥١٧٠٧٦١٦١٤٥٢.٨١	٢٠٤٢٩٩٣
٥٠٦٣٨٤٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٥١٦.٢٠٧٨١٢٣٣٨.٤٥	٢٠٤٢٩٩٣
١١٧٨٤٠٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٢٦.٤٤٥٠٢٣٨٣٤٨.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٧٧٩٦٥٥٣٥١.٦٠٤.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٣٧٢٢٠٠٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٨٦٤٤٧٠٥٤٢١٢٤.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٢١٦٦٠٠٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٣٩٢١٦٥١٦٥١٦٤.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٤٩٢٢٨٥٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٤٥٣٩٥٣٧٦٦٤٠٦٠.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
١٩٨٦٠٠٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٦٥٠٠٠٨٢٩٦٣٦٤.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٧٢٢٧٧٥٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	١٩٦٧٣٨٢٩٥٠٩٠٤٤.٠٠	٢٠٤٢٩٩٣
٣٥٩٨٥٠	٢٧٩٢٢٣٠.٩٢	٥٩١٦٤٧٦٩٣٩٩٨٠.٠٥	٢٠٤٢٩٩٣
٣٣٨٠٦٧٨٠		٥٠٠٨٥٨٤٤٧٨٩٢٣٥.٤٠	٢٤٥١٥٩١٦

النتائج:

إنه بدراسة الميزانيات الثلاث السابقة نجد أداء المحفظة وفق الترتيب أدناه:

- ميزانية عام ٢٠١٩ كان أداء المحفظة أفضل أولا.
- ميزانية عام ٢٠١٧ كان أداء المحفظة أفضل ثانيا.
- ميزانية عام ٢٠٢٠ كان أداء المحفظة أفضل ثالثا.

LEASING FINANCE IN BANKING

Dr. AbdelGadir Warsama
LEGAL COUNSEL

Leasing finance is involved in big projects, we could say, may not have been achieved or even started without involvement of leasing. They involve, oil and gas sector in refineries, rigs and platforms. Utilities sector including water and electricity, desalination plants, waste water treatment, power stations, turbines and generators. Also, in transportation including airports, ports, aircraft, ships, railways, roads and bridges. Moreover, involved in education facilities, sports, entertainment outlets and health care projects.

The benefits of leasing to the parties, including the lessee and the lessor, are numerous such as availability of cash flow, income tax issues, availability of technology and know-how, reporting and other financial advantages including full service opportunities. Regulation of leasing is of paramount importance to keep things in order to benefit the community and parties involved in leasing. It is, important to issue laws to streamline this activity. The legislation, shall outline the legal obligations and duties of the lessee and the lessor. Shall give clear- cut definition of leasing and what do we mean by a lease. This is needed to avoid misconceptions or misunderstandings between leasing and other activities as consumer loans or hire-purchase. The core relation between the contracting parties shall be identified including an effective and expedient repossession and recovery of the concerned items. The duties and obligations of the parties shall, also, be identified and earmarked properly in a clear way to enable each party to perform his duties effectively.

Leasing activity is undertaken, by banks or non-banking entities. The legislation shall highlight some of the differences between banking and similar financial institutions on one hand and non-banking entities on the other hand. In this respect it would be appropriate to provide for mild regulations for non-bank lessors because it would be unfair to treat them on equal level with licensed banking institutions. The legislation shall provide for proper implementation and follow-up of the international accounting standards because this preserves the interests of all parties. This issue is very important particularly with

reference to big leasing projects wherein many multinational parties are involved in the leasing transaction.

There are other points related to taxation issues such as tax depreciation and the amounts to be claimed by the lessor and the associated benefits to the lessee. The application of tax related issues, which are complicated in most cases, require qualified manpower and technical know-how which is presumed to be available among parties entering such transaction. There are other points such as securities or collaterals needed and the ways and means to apply them with reference to each lease activity. The procedural steps and or guidelines to be followed by concerned parties …etc.

Leasing, as a banking instrument, has grown vastly to be an excellent delivery mechanism for all types of businesses and institutions including government entities. This investment banking activity, however, should be regarded and taken with utmost care due to the legal and financial implications associated. Failure to examine the lease activity or the lease proposal or failure to ascertain the exact parameters of a proposed leasing transaction can have profound financial and legal consequences. Repercussions due to lack of awareness in these respective fields have and always continue to cost business a lot of loses. In many places it is not clear who should be responsible to decide on leasing, to examine the cost reduction and bottom line profits as it relates to equipment leasing or project financing? Is it the responsibility of accounts, the procurement or should it be that of all personnel involved within the leasing process. This point should be studied and decided upon so as to give the responsibility to specific persons or dept. While in the process of leasing it is, also, essential to know that each funder has different rates, different policies, different terms and conditions, different billing procedures and documentation. It is also imperative to note that in large funding applications with long-term requirements, securitization of funds with one or more lenders may become part of the leasing contract. Therefore, the person responsible for signing a lease or other financial contract should be fully prepared to understand every aspect of the agreement.

هدية العدد: كتاب – توزيع نتائج استثمار الودائع في المصارف الإسلامية ومدى تحقيقها للعدالة

حسن مصطفى محيو

رابط التحميل

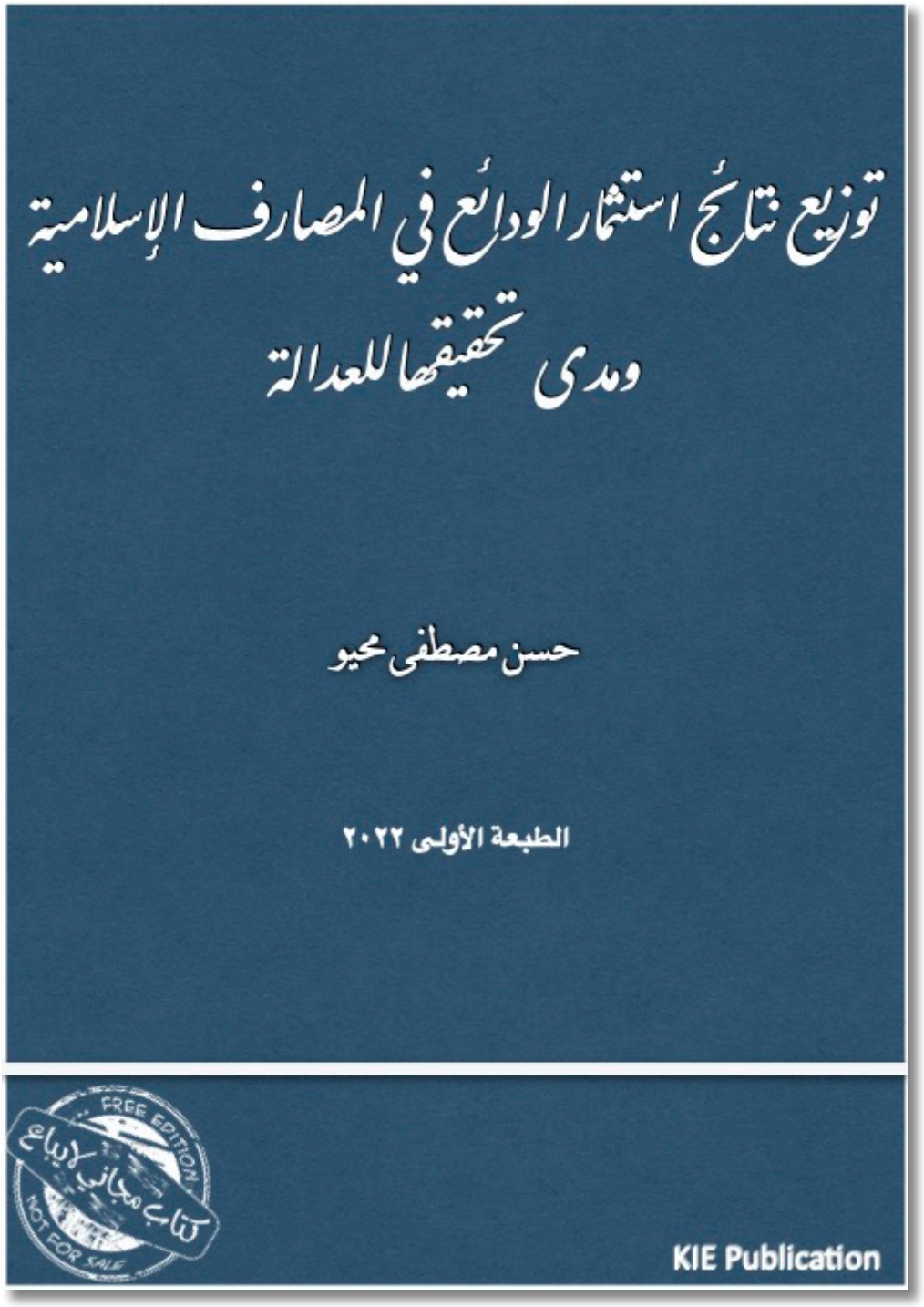

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

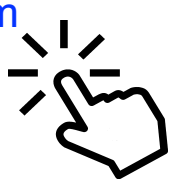

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

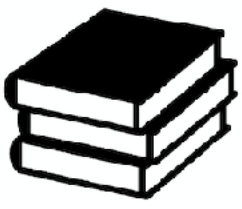

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com